

معناهُ ، وأسبابُهُ ، وأقسامُهُ ، وعلاجُهُ

د.

عماد شمس محي

١٤٣١هـ ٢٠١٠م

CONCLUSION

This research tackles the Hadith criticism one of whose aspects is "MISTAKE" incurred by some .narrators

A mistaking narrator should not be necessarily an Lier since human beings are doomed to intentionally forget and mistake but the mistaking narrator is of an inferior position among his peers

The most tow important types of narration and .mistaking in documenting the series of text narrators

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، وجاهد في سبيله حتى أتاه اليقين من ربه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذا بحث أضعه بين يدي طالب علم الحديث النبوي الشريف، تناولت فيه فنا حديثيا دقيقا وجليلا في مصطلح الحديث النبوي الشريف، ونوعا تتوق النفوس لمعرفته، وبيان غوامضه، وكشف أسبابه، ومعرفة أقسامه، ووضع علاجه، ورفع دائه، آلا وهو معرفة "الوهم عند المحدثين" وما يتعرض له الراوي والحافظ من السهو والغلط والنسيان والوهم غير المتعمد، والذي يشوه به نص الحديث وهو لا يدري، ولا أدعي الابتكار فقد سبقني إلى الكتابة فيه علماء جهابذة ورواد عمالقة، ولكنهم درسوه من حيث البيان والاستدراك، حيث ظهرت لهم الأغلاط فبينوا فيها الصواب، ولكني درسته من حيث أعراضه ومنها: أسبابه، وأقسامه، وكيفية دفعه وعلاجه، وحسبي منه محاولتي إماطة اللثام عن جمال وجهه، وحسن تعابير ملامحه، ليناظره طالب الحديث فيملي منه حافظته، ومن جماله باصرته، ومن حسنه إعجابه ودهشته.

وقسمت هذا البحث على أربعة مباحث: الأول: تناولت فيه (الوهم) كتعريف بمعناه اللغوي والاصطلاحي، وتطرقت إلى الفرق بيْنَ غلط الوهم والعلة تمييزا، والفرق بين الوهم والإيهام تعريفا وتوضيحا، والثاني: أسباب الوهم عند المحدثين، فوضح عندي ثمانية أسباب رئيسة وتحتها تندرج أسباب أخرى خفية، والثالث: أقسام الوهم، وبينت فيه أن القسمين الرئيسين هما الوهم في

السند، والوهم في المتن، ومن هذين القسمين تتفرع الأقسام الأخرى، والرابع أهم المصنفات التي كتبت في الوهم عند المحدثين، وتطرقت إلى سبل علاجه إذا وقع في الحديث والذي بينه الأئمة بصنيعهم وشرحهم، وكيفية رفعه وتنقية الحديث منه سندا ومتنا، ثم الخاتمة، والفهارس لكل من المصادر والموضوعات.

وقبل أن أتجاوز مقدمتي هذه، أتقدم بخالص دعائي وعظيم امتناني وشكري لأستاذي الشيخ الدكتور: " ياس حميد مجيد السامرائي " على ما بذله من جهد في تقويم بحثي هذا أبقاني متحيرا بماذا أجازي الشيخ الوقور، والأستاذ المربي الفاضل، ولا املك إلا الدعاء له بظهر الغيب أن يجازيه عني خير ما جازى شيخٍ وأستاذٍ ومربٍ عن طلابه.

هذا وأسأله تعالى أن يتقبله مني، ويصوغه بسلامة طويتي عملا خالصا لوجهه الكريم، ويدخره لي ثوابا يثقل حسناتي، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير نعم المولى ونعم النصير....آمين.

المبحث الأول: تعريف الوَهَم لغةً واصطلاحاً

تعريف " الوَهَم " لغة:

الوَهَمُ: من وَهِم، بكسر الهاء: غلط وسها، وأوهم من الحساب كذا، أسقط، وكذلك في الكلام والكتاب.

قال ابن الأعرابي رحمه الله (ت٢٣١هـ) [١]: أوْهَم، ووهَم، ووهْم سواء.

قال الجوهري رحمه الله (ت٤٠٠هـ)[٢]: أوهَمْتُ الشيء، إذا تركته كله، يقال: أوهَمَ من الحساب مائة، أي أسقط، وأوهم من صلاته ركعة.

---

(١) محمد بن زياد بن الأعرابي، مولى العباس بن محمد؛ كان عجبا في معرفة اللغة والأنساب، قال أبو منصور الأزهري: هو كوفي الأصل، صالح، زاهد، ورع، صدوق، قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي كان يحضره زهاء عن مائة إنسان، وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه،وناقش العلماء واستدرك عليهم وخطأ كثيرا من نقلة اللغة، توفي بسر من رأى سنة إحدى وثلاثين ومائتين(٢٣١هـ).

ينظر: الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار النشر: دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م: ٣/٦٦.

(٢) أبو نصر؛ إسماعيل بن حماد الجوهري؛ التركي، اللغوي، أحد أئمة اللسان، وكان في جودة الحفظ في طبقة: ابن مقلة، ومهلهل، أكثر الترحال، ثم سكن بنيسابور، وأول من التزم الصحيح مقتصرا عليه بالصحاح، وقال في خطبته: قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها وجعل علم الدين والدينا منوطا بمعرفتها، قال القفطي: إنه مات مترديا من سطح داره بنيسابور في حدود الأربعمائة (٤٠٠هـ).

قال أبو عبيد رحمه الله (ت٤٨٧هـ) [1]: أوهمت، أسقطت من الحساب شيئا فلم يعد، أوهمت ،وأوهم الرجل في كتابه وكلامه إذا أسقط، ووهَمْت في الحساب وغيره، أوهم وهما، إذا غلطت فيه وسهوت، ويقال: لا وهم من كذا، أي لا بد منه، والتهمة أصلها الوهمة من الوهم.[2]

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: ويخطئ بعض المعاصرين فيقرأ هذا الفعل أو يضبطه هكذا: (وَهَمٌ) بفتح الهاء، ويقرأ الاسم أو يضبط هكذا (وَهْمٌ) بسكون الهاء. والصواب في الفعل هنا (وَهِمَ) بكسر الهاء، والاسم: (وَهَمٌ) بفتح الهاء، وإليك البيان: يقال في اللغة: " وهْمٌ بسكون الهاء، ووهم بفتحها، وبينهما فرق في المعنى والاستعمال، فالوَهْمُ بالسكون هو ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره،

ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار النشر: دار بن كثير – دمشق – ١٤٠٦هـ، الطبعة: ط١،:١٤٢/٣، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى،: ٧٤/١.

[1] عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو؛ من أبناء الأمراء يكنى أبا عبيد الله البكري، ولد سنة (٤٣٢ هـ)، وكانت سنة وفاته (٤٨٧ هـ) سمى قاموسه معجم ما استعجم.

ينظر: الحلة السيراء، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، تحقيق: الدكتور حسني مؤنس، دار النشر: دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية،: ١٨٠/٢؛ واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، تأليف: أدورد فنديك، دار النشر: دار صادر – بيروت – ١٨٩٦م:٥٥/١.

[2] ينظر: لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى ٦٤٤/١٢.

والوَهَمُ بالفتح هو ما أخطأ فيه المرءُ وجه الصواب، مع إرادته ذلك الخطـأ، لأن الصواب في نظره وعلمه، ويضرب لذلك مثالا أن من يعلم اسمك (أحمد) وناداك بلفظ(أسعد) ذهابا منه أنه اسمك فهذا يقال فيه: وَهْمٌ بسكون الهاء، لأنـه أراد (أحمد) ولكن سبق ذهنه إلى غيره، ومن ذهب مـن أول الأمـر إلى أن اسمـك (أسعد) وسماك به على أنه اسمك حقيقةً، فهذا وَهَمٌ بفتح الهاء أي غَلَطٌ؛ لأنـه أخطأ الواقع في اسمك، مع إرادته لهذا الخطأ اجتهادا منه أنه الصواب.[1]

قلت: وفي بحثنا هذا نريد منه المعنى الثاني وهو: ما أخطأ فيـه المـرء وجـه الصواب، مع إرادته ذلك الخطأ وهما منه أنه الصواب؛ ولأن الصواب يأتي بعـد النظر والسبر واستحضار الملكة العلمية.

ويمضي بقوله: والوَهَمُ ــ بفتح الهاء ــ هو الشائع الذي يستعمله المحدثون، عند ذكر خطأ الراوي أو الشيخ، فيقولون: في حديثه وهَمٌ، أو: في كلامه وَهَمٌ، أي غلط، وفي أحاديثه أوهام أو: له أوهام، أي أغـلاط، ولكـن الملاحـظ في استعمال المحدثين أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل، قالوا في الماضي: (وَهَمَ)، وفي المضارع: (يَهِمُ)، فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصرفيون: من باب تداخل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلا: (صدوق يَهِم)، فيستعملون فِعلَ (يَهِمُ) في موضع (يَوْهَمُ)، ومـا رأيـت في كلامهم إلى الآن: (يَوْهَمُ).

وحاصل قول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: إنما آثر المحدثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظ (وَهِمَ) و(يَهِمُ) و(الوَهَم) و(الوَهَلُ) و(أوهام) على لفظ (غَلِـطَ)

---

[1] الرفع والتكميل في الجرح والتعديل؛ للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ)؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام؛ مصر، القاهرة، الطبعة السـابعة، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م، ص ٥٥٠.

و(يَغلَطُ) و(الغَلَط) و(أغلاط)، لوضوح المعنى في (غَلِطَ) ومشتقاته، وغموض المعنى في (وَهِمَ)ومشتقاته ولاشتراكه في المادة مع لفظ (الوَهْم) بالسكون، الذي هو أخف مدلولا من الوَهَم بالفتح، فيكون ألطف جرحا وآدب نقداً، ويقول: فلا توْهم في استعمال (الوَهْم) موضع (الوَهَم).[1]

تعريف الوَهَم اصطلاحاً: لم أقف على من عرَّفه تعريفا حديا بألفاظٍ معلومةٍ؛ لوضوحه عند أرباب الصنعة الحديثية بالعمل والتطبيق، وجلائه بالنقد والتمييز، إلا أني بعد الاستقراء والاطلاع وجدت بعض المفاهيم التي تبين أقسامه، وأسبابه، وعلاجه ودفعه، ولعلي منها أستطيع أن أبين معناه اصطلاحا.

ومن هذه المفاهيم: ما ذكره السيوطي رحمه الله (ت٩١١هـ)في تدريب الراوي قال:(فائدة: ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ) في الأطراف: (أن الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون في القول، وتارة في الكتابة)[2].

وكذلك ما ذكره ابن جماعة رحمه الله (ت ٧٣٣هـ)[3] في زيادة الإسناد:(وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه

---

[1] المصدر نفسه: ص٥٥٣.

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، ١/٣٠٤.

[3] شيخ الإسلام، الإمام: بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة؛ الكناني، الحموي، الشافعي، قاضي القضاة، المفتي، العلامة ذو الفنون، والمناقب، والرياسة، والمناصب، عن أربع وتسعين سنة وشهر ولد بحماة، وحدث، وتفرد في وقته، وكان قوي المشاركة في فنون الحديث، عارفا بالتفسير والفقه وأصوله، ذكيا، يقظا، مناظرا، متفننا، مفسرا، خطيبا، مفوها، ورعا، صيتا، تام الشكل، وافر العقل، حسن الهدى، متين الديانة، ذا تعبدٍ وأورادٍ،

وغلطا..) [1].

وكذلك ما قاله السخاوي رحمه الله (٩٠٢هـ) [2] في الإجازة: (متى عرف ــ الراوي ــ أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ، جاز له أن يرويها، إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل، والسلامة من دخول الوهم لها، وهو موافق لما تقدم عنه في المقابلة من جواز الرواية من فرعٍ كُتِبَ من أصلٍ معتَمَدٍ مع كونه لم يقابل، لكن بشرط البيان لذلك حين الرواية) [3].

وحج واعتمار، وحسن اعتقاد في الأصول والصالحين من العباد، مات سنة سبعمائة وثلاث وثلاثين (٧٣٣هـ).

ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تأليف: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار النشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م : ٤/ ٢٨٧.

[1] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦هـ، الطبعة: الثانية، ص٧١.

[2] الحافظ: شمس الدين، أبو الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي المذهب، نزيل الحرمين الشريفين، برع في: الفقه، والعربية، والقراءات، والحديث، والتاريخ، وشارك في الفرائض، والحساب، والتفسير، وأصول الفقه، وأذن له غير واحد بالافتاء، والتدريس، والاملاء، وسمع الكثير على شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني، ولازمه أشد الملازمة، وحمل عنه ما لم يشاركه فيه غيره، وأخذ عنه أكثر تصانيفه، مات سنة اثنتين وتسعمائة (٩٠٢هـ).

ينظر: شذرات الذهب:٨/١٥.

[3] فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى: ٢/٢٣٨.

وكذلك ما نقله في الإسناد العالي بقوله:(وذلك أن المقصود: التوصل إلى صحته ـــ الحديث ـــ وبُعْدِ الوهم، كلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم، وسبقه الخطيب فقال: ومنـــهم ـــ أي ومن أهل النظر ـــ من يرى أن سماع العالي أفضـــل؛ لأن المجتهـــد مخـــاطر وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد؛ وذلك أقرب إلى السلامة، فكان أولى، وكذا قال ابن الصلاح: العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل مـــن رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوا أو عمدا، ففي قلتهم قلـــة جهـــات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، قال: وهذا جلي واضح)(٥).

من هذا: نستطيع أن نعطي مفهوما مقربا للوهم وهو: (وقوع الغلـــط في الإسناد أو المتن سهوا، من دون قصد، يضر بكثرته في ضبط الراوي وإتقانه).

فقلت: "الغلط" احترازا من خطأ الغفلةِ الذي ينشأ عن الضعف والتســـاهل وسوء التحمل والأداء، وذلك أن الراوي ينسى ويسهو ولو يفطن لوهمه لدفعـــه بسهولة؛ ولاسيما أنه متقن لما هو فوقه، وقلت: "من دون قصد" احترازا لما يقع بالقصد كالتدليس لإيهام الراوي والسامع، وقلت: "يضـــر بكثرتـــه": لكونـــه يوصف صاحبه بالغفلة والذهول وهو من دواعي ضعف الضبط والإتقـــان، ولا يعذر بحسن قصده وسلامة طويته؛ ولأنه لو قلَّ لا يضر لسهولة معرفته ودفعه.

وهناك أمر آخر وهو: أن الوَهَمَ لا يُدفع عن أحدٍ من الرواة، فالكل علـــى بساط التتبع والتصحيح والبيان واقفون، وعلى كشفه متعرضون، فـــإن تتبـــع الرواية، وحال راويها مما أكد عليه الحفاظ وشددوا فيه.

قال طاهر الجزائري رحمه الله (ت١٣٣٨هـــ): (وأتبعوا ذلك بالبحث عن المروي وحال الرواية؛ إذ ليس كل ما يرويه من كان موسوما بالعدالة والضـــبط

(١) المصدر نفسه: ٣/٧.

يؤخذ به؛ لما أنه قد يعرض له السهو أو النسيان أو الوهم ولهم في معرفة ذلـــك طرق مذكورة في كتبهم وكتب علماء الأصول وقد تم لهم).[1]

وكذلك من معناه: الاشتباه بأمر خطأ يغفل عنه الراوي ويأتي به على أنـــه صحيح، وكذلك اللبس في إعجام حرف، أو إشكال كلمة، أو جملة تغير المعنى وتحيل اللفظ من معناه الصحيح إلى معنى مغاير، وكذلك السهو في إيراد اســـم علمٍ لشخصٍ أو بلدةٍ أو لقبٍ على أنه المقصودُ وهوَ على غيرِ ذلكَ...

١ــ الفرقُ بيْنَ غلط الوَهَمِ والعلةِ:

بقي لنا من التعريف بالوهم أن نبين الفرق اليسير بينه وبين العلة، وقلمـــا يفطن المحدث لهذا الفرق، وقد بيَّنه الأئمة الحذاق في هذا الفن الحديثي الجليل.

قال الإمام المناوي رحمه الله (ت١٠٣١هــ) [2] : (قال بعض من لقيناه: ليس المعلل هو الوهم الذي اطلع علـــيه بالقرائن، وإنـــما هو الخـــبر الـــــذي

---

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبـــد الفتـــاح أبوغدة، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلـــب – ١٤١٦هـــــ – ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، ١/٧٧.

[2] الشيخ، الإمام: محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي، القاهري، الشـــافعي، وهو منسوب إلى "منية أبي الخصيب" بلد بمصر،المتوفى سنة ١٠٣١ إحدى وثلاثين وألف، له كتب مشهورة منها: فيض القدير شرح الجامع الصغير، وكنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، وغيرهما.

ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصـــطفى بـــن عبـــدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣ – ١٩٩٢، ٢/ ١٧١٤، وعلم تخريج الحديث وبيان كتب السنة المشرفة؛ د. يوسف مرعشـــلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـــ ـــ ٢٠٠٨م: ص٣٠٤.

وقــع فــيه ذلك فالــعلة حصلت بسبب الوهم) [١].

قال الأبناسي رحمه الله (ت٨٠١هـ) [٢]: (قد عرفت أن الكذب عنــد الجمهور ما لم يطابق الواقع فمن أخبر به متعمدا كان كاذبا آثما، ومن أخبر بــه غير متعمد كان كاذبا غير آثمٍ، فالواهم غيرَ آثم قطعا) [٣].

قال الصنعاني رحمه الله (ت١١٨٢هـ)[٤]: (ولا يغرنك قــول المحــدثين فلان كذاب، فقد يطلقون ذلك على من يكذب مخطئا لا متعمِّداً؛ لأن الحقيقــة

---

[١] اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد ، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى ٦٥/٢.

[٢] العلامة برهان الدين؛ أبو محمد إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبْناسي؛ نسبة إلى أبنــاس قرية صغيرة بالوجه البحري، ولد على ما نقل من خطه بابناس ســنة خمــس وعشــرين وسبعمائة (٧٢٥هـ)تقريبا، وقدم القاهرة وله بضع وعشرون سنة، وسمع بها وبدمشــق، وقال الحافظ ابن حجر: مهر في الفقه، والأصول، والعربية، وكان: حسن التعلــيم، لــين الجانب، متواضعا، بشوشا، متعبدا، متقشفا، مطرح التكلف، مات في المحرم سنة إحــدى وثمانمائة (٨٠١هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٧/ ٢.

[٣] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النشر: المكتبة السلفية – المدينة المنورة، ١٥٣/١.

[٤] الإمام، الحافظ؛ أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي؛ المعــروف بالأمير الحسني، اليمني، الكحلاني، الصنعاني، ولد رحمه الله في مدينة كحلان في ليلة الجمعة منتصف جمادى الآخرة من عام (١٠٩٩ هـ) تسعة وتسعين وألف من الهجــرة، مــات رحمه الله بصنعاء في يوم الثلاثاء ثالث شــعبان ســنة اثنــتين وثمــانين ومائــة وألــف (١١٨٢هـ)عن ثلاث وثمانين سنة، ودفن بالحوطة التي في الجنوب الغربي من منارة مسجد المدرسة المنسوبة للإمام شرف الدين بأعلى صنعاء.

اللغوية لمسمي الكذب تقتضي أنه كذاب؛ إذ الكذب لغة: الإخبار بخلاف الواقع، ولا يشترط فيه العمدية، نعم، العمدية شرط في الإثم على أنه لا يخفى أن الأصل في إطلاق المحدثين الكذب فيمن يصفونه به هو الكذب حقيقة، الصادر عن عمد يعرف ذلك من تصرفاتهم، وإذا كان هو الأصل فلا بد من قرينة على أنهم أرادوا به الوهم ولهذا وصفوا بذلك خلقا من أهل الصدق إذا وهموا؛ فإن القرينة كونهم وصفوا بذلك من يعرف بالصدق؛ والصواب: أنه لا يسمى من وهم كذابا؛ لأن العرف في الكذاب أنه المتعمد)[1].

من هذا يتضح أن الراوي يجب أن يتابع في حديثه بسبب كثرة غلطه، وهو ليس متعمدا له، وهذا الغلط هو سبب العلة التي من خلالها يترك الحديث، أي أنه في نفسه ثقة، ولكنها لا ترتفع ليحتج بها مع الثقات إلا مع الضبط والسلامة من الوهم الذي هو سبب من أسباب العلة في الحديث.

قال الإمام المناوي رحمه الله (ت١٠٣١هـ): (ثم الوهم المذكور هنا — أي في العلة — إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه: من وصل مرسل أو منقطع، أو رفع موقوف، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة التي يغلب على الظن عدم صحة الحديث أو التردد فيه، ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق والنظر في رواته وضبطهم وإتقانهم ونحو ذلك، فهو المعلل)[2].

ينظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، دار النشر: الدار السلفية – الكويت – ١٤٠٥، الطبعة: الأولى،:ص٦١.

[1] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار \ الصنعاني: ٣٤٨/١.

[2] اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر \ عبد الرؤوف المناوي: ٦٥/٢.

فالوَهَمُ أحدُ أسبابِ العلةِ؛ وذلك لخفائه ولصدوره أحيانا من أنـــاس غلـــب عليهم التوثيق وقبول حديثهم والاحتجاج به، ولهذا عرف العلماء العلة بأنهـــا: (عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث، فالحديث المعلل هـــو الذي اطلع على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، وليس للجرح مدخل فيها؛ لكونه ظاهر السلامة، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها أي أخفاها دركاً، وأدقها إدراكاً، قيل ومِن أشرفها، حتى قال ابن مَهْدي: لَـــإِن أعرف علةَ حديث واحدٍ أحبّ إليّ من أن أكتـــب عشـــرين حـــديثاً لـــيس عندي)[(١)].

قلت: وهذه الأوْهَامُ على ضربين:

الضرب الأول: لا يمكن معرفتها مع أن هناك قرائن تدل علـــى وجودهـــا، وأسباب تنبئ بقدحها للحديث، فهذا لا مجال له إلا النظر والبحث الدقيق لسبر جميع الطرق، وجعل الراوي له يترل مرتبة الاعتبار لا الاحتجاج؛ وهم الـــذين

---

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تأليف: نور الدين أبو الحسن علـــى بـــن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري"، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار النشر: دار الأرقـــم - لبنان / بيروت - بدون، الطبعة: بدون، ١/ ٤٦٠.

فائدة: ذكر الإمام الحاكم في كتابه " معرفة علوم الحديث " عشرة أجناس للعلة ليهتـــدي إليها طالب العلم وترك منها الكثير، قال: فقد ذكرنا علل الحديث على عشـــرة أجنـــاس وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم فان معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.

ينظر: معرفة علوم الحديث، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيســـابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار النشر: دار الكتب العلمية - بـــيروت - ١٣٩٧هـــــ - ١٩٧٧م، الطبعة: الثانية،: ص١١٨.

غلب على حديثهم الوهم والغلط، ولا يحتج بحديثهم لوجود الغرابة أو النكارة، إلا بوجود المتابع لهم، والشاهد لحديثهم بالصحة والضبط.

ولهذا قال الدهلوي رحمه الله (ت١٠٥٢هـ)[1]: (والطعن من جهة الوهم والنسيان الذين أخطأ بهما، وروي على سبيل التوهم، إن حصل الاطلاع على ذلك بقرائن دالة على وجود علل، وأسباب قادحة كان الحديث معللا،

---

[1] الشيخ عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الهندي: ولد في محرم سنة (٩٥٨ هـ) ورزق من الشهرة قسطا جزيلا، وأثبت المؤرخون ذكره إجمالا وتفصيلا، وحفظ القرآن، وجلس على مسد الإفادة وهو ابن اثنتين وعشرين سنة، ورحل إلى الحرمين الشريفين، وصحب الشيخ عبد الوهاب المتقي خليفة الشيخ علي المتقي، واكتسب علم الحديث، وعاد إلى الوطن، واستقر به اثنتين وخمسين سنة بجمعية الظاهر والباطن، ونشر العلوم، وترجم كتاب " المشكوة بالفارسي" وكتب شرحا على سفر السعادة، وبلغت تصانيفه مائة مجلد، وأخذ الخرقة القادرية من الشيخ موسى القادري من نسل الشيخ عبد القادر الجيلاني، وكان ذا عصبية في المذاهب الحنفية، وانتقد كلامه في مواضع من مؤلفاته، وكان ينال من الشيخ احمد السهرندي ثم تاب واستغفر، وتوفى سنة (١٠٥٢هـ)، قال الشيخ صديق: ولما وردت بدلهي حضرت على مزاره وزرته، فوجدت موضع القبر مؤنسا بردا عفا الله عنه ما كان منه من شدة التقليد، وتأويل الأحاديث بمجرد رأي، وحفظ للمذهب، وغلو في اعتقاد الأولياء، ولم يكن يعرف علم الحديث على وجهه بل على جهة الإجازة والاستجازة كما يلوح ذلك من مصنفاته، وإنما كان له اليد الطولى في الفقه الحنفي الذي عليه نشأ، وفيه درج، ولكل جواد كبوة وعفو الله يسمع كل هفوة.

ينظر: أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تأليف: صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت — ١٩٧٨\٢٢٨:٣.

وهذا أغمض علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزق فهما وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وأحوال الأسانيد والمتون)[1].

وهذا ما بينه الحافظ ابن حجر رحمه الله (ت٨٥٢هـ): (ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل)[2].

والضرب الثاني: هي الأوهام التي لا تضر بصحة الحديث؛ لسهولة دفعها لمعرفتها، وإذا تمت معرفة الوهم وعلاجه ودفعه عن الإسناد أو المتن فلا مانع من الاحتجاج به وإظهار الأمر الجلي له من قبيل الاحتجاج أو الرد.

٢ــ الفرقُ بين الوَهَمِ والإيهَامِ:

الفرقُ بين العبارتين: أن الوَهَمَ ما حَدَثَ من غير الراوي للراوي.

والإيهامَ ما حدث من الراوي موهما غيره، والوهم حاصل من طريق الغلط والسهو، والإيهام حاصل من طريق الاجتهاد والنظر إلا أنه نظر قاصر واجتهاد خاطئ.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: ومن الوزن الثاني ــ يعني المفتوح الهاء ــ (الوَهَم) سمى الحافظ أبو الحسن علي بن محمد المعروف بإبن القطان الفاسي، المتوفي سنة (٦٢٨هــ) رحمه الله تعالى كتابه " بيان الوَهَمِ والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام " أي " الأحكام الكبرى " لعبد الحق الإشبيلي.[3]

---

[1] مقدمة في أصول الحديث، تأليف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان – ١٤٠٦هــ – ١٩٨٦م، الطبعة: الثانية، ص٧١.

[2] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار إحياء التراث العرب – بيروت، تحقيق: ضمن كتاب سبل السلام: ص٢٣٠.

[3] الرفع والتكيل في الجرح والتعديل \ اللكنوي :ص ٥٥٣.

وقد بين ذلك ابن القطان الفاسي في مقدمة كتابه (بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام) بقوله: (وانحصر لي ذلك في أمرين وهما نقله ونظره) وقال بعد أن عدد كلا أقسام الوهم والإيهام التي وقعت للإمام محمد الأزدي: في الوهم في نقله، والإيهام بنظره، قال:(فهذا هو القسم الراجع إلى نظره فجميع هذا القسم إيهام منه: لصحة سقيم، أو لسقم صحيح، ولاتصال منقطع، أو لانقطاع متصل، أو لرفع موقوف، أو لوقف مرفوع، أو لتوثيق ضعيف، أو تضعيف ثقة، أو لتيقن مشكوك، أو لتشكك في مستيقن، إلى غير ذلك من مَضْمَنِه وباعتبار هذين القسمين من الأوهام والإيهامات سميناه كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) [1].

[1] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: الحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي ابن محمد بن عبدالملك، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار النشر: دار طيبة – الرياض – ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، الطبعة: الأولى: ٢/١٥.

المبحث الثاني: أسبابُ الوَهَمِ

تمهيد

من الملاحظِ في كتبِ الحديثِ أن الوهمَ يعدُ من صفاتِ النقصِ؛ ولاسيما عندما يكونُ كثيراً ويأتي بإغلاطٍ فاحشةٍ، وعندها: يكـــون حـــديث الثقـــة أو الصدوق أقل مرتبة وهي مرتبة الاعتبار لا الاحتجاج؛ لكونه كثير الوهم والغلط وهذا معروف، ولذلك جمعت هذه الأوصاف في مضاداتها عند شـــروط قبـــول الحديث من محدث ما، واستوجب للاحتجاج به وقبوله في الأحكـــام وجـــود المتابع له .

قال الإمام مسلم رحمه الله (ت٢٦١هـــ):(ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضـــين إلى زماننا، وان كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفـــظ وينقـــل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله) [(١)].

قال الابناسي رحمه الله (ت٨٠١هـــ): (ولـــم يســـلم مـــن الـــوهم في الروايات أحد من الثقات غالبا) [(٢)].

قال طاهر الجزائري رحمه الله (ت١٣٣٨هـــ): (ليس كل ما يرويـــه مـــن كان موسوما بالعدالة والضبط يؤخذ به؛ لما قد يعرض له السهو، أو النسيان، أو الوهم، ولهم في معرفة ذلك طرق مذكورة في كتبهم وكتب علماء الأصـــول،

---

(١) التمييز، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، تحقيق: د. محمـــد مصطفى الأعظمي، دار النشر: مكتبة الكوثر - المربع - الســـعودية - ١٤١٠، الطبعـــة: الثالثة، ص١٧٠.

(٢) توضيح الأفكار \ الصنعاني: ١/١٥٣.

وقد تم لهم بذلك ما أرادوا من معرفة درجة كل حديث وصل إليهم على قـــدر الوسع والإمكان، فصار لهم من الأجر الجزيل، والذكر الجميل ما هو كفاء لمـــا لقوه في ذلك من فرط العناء). [1]

وهذا ما ذكره الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـــ) في مقدمته لتوضيح شـــرط البخاري (ت٢٥٦هـــ) بقوله: (إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصـــلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس، ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا، متحفظا، سليم الذهن، قلـــيل الوهم، سليم الاعتقاد) [2].

من هذا نقول أن الوَهَمَ محتملٌ لجميعِ الحفاظِ مهما كانت درجتهم ولكنـــها على مستوى طفيف، وقلما يفلت الـــوهم مـــن النقـــاد دون معرفتـــهم بـــه واستدراكهم بيانه، وتعقبهم خلله حتى يزال، ولهذا كان الوهم القليل في روايـــة الحفاظ المتقنين مما يعذرون فيه ولا يكون منقصة بحقهم، بخلاف من كثر وهمه، وساء حفظه، وبان غلطه، حتى غدا فاحشا فإن حديث هؤلاء والحال ما وصفنا لا يحتج به إلا بشاهد ومتابع.

السبب الأول: الروايةُ عن حفظِ صدرٍ بدونِ تعاهدٍ.

مما لاشكَّ فيه أن درجات الحفظ تختلف من حافظ لآخر، وكلما تعاهـــد الحافظ حفظه بالمراجعة والمدارسة كلما ازداد ضبطا واتقانا والعكس صـــحيح، والحافظ قد يدخله الوَهَمُ اغترارا بحفظه واعتدادا بذاكرته فلا يتعاهد محفوظاته، ولا يراجع مروياته ولا يذاكر بها أقرانه وطبقته، فيعتريه ما يعتري غـــيره مـــن

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر \ طاهر الجزائري: ١\٧٧.

[2] هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علـــي بـــن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ هـــ-، ص٧.

النسيان والسهو والاشتباه والإشكال ومثل هذا، مما ينشأ عنه الغلط في الرواية، والتي توقفه أمام الحفاظ المتعاهدين لحفظهم، والضابطين بدرجة ممتازة لمسائلته، وتعريفه الحق، وأمره بالرجوع عن الغلط إيمانا واحتسابا، وإلا لا تحلُّ الرواية عنه.

روى الخطيب البغدادي رحمه الله (ت٤٦٣هـ) بسنده إلى ابن المبارك (ت١٨١هـ) قال: (يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلّاط لا يرجع، وكذّاب، وصاحب بدعة وهوىً يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدّث من حفظه)[1].

الأصل في الحفظ: الضبط، والتيقن، واليقظة، وعدم الغفلة والسهو، وكم ممن اغتر بحفظه فوقع في أغلاط لا تحمد عقباها، قال السيوطي رحمه الله (ت٩١١هـ): (قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم...) [2].

والتفرغ لمراجعة الحفظ شرط أساس للسلامة من الوهم، ومتابعة الذهن ويقظته مسألة مفروغ منها عند المحدثين، وكل من أصيب بالخلط أو الاشتباه أو النسيان يوقف بحقه الاحتجاج ويصار إلى الضَعفِ والوَهَنِ.

[1] الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، دار النشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة: ص ١٤٣.

[2] تدريب الراوي \ السيوطي : ٢\ ٣٧١.

وعن سفيان الثوري (ت١٦١هـ) قال: (ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وان كان الغالب عليه الغلط ترك).[1]

وهذا الغلط بما أنه الغالب الذي لا يسلم منه أحد فرفعه يكون بالرجوع إلى الصواب وهذا ما عليه المحدثون، فإن أبى الراوي الرجوع إلى الصواب فلا يكتب عنه ولا يقبل حديثه حينذاك.

وسئل الإمام احمد بن حنبل رحمه الله (ت٢٤١هـ)عمن يكتب العلم ؟ فقال: (عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فَيردّ عليه فلا يَقبلْ)[2].

قال الخطيب رحمه الله (ت٤٦٣هـ): (قد ذكرنا عن عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وعبد الله ابن الزبير الحميدي، الحكم في من غلط في رواية حديثٍ، وبيَّن له غلطه، فلم يرجع عنه، وأقام على رواية ذلك الحديث انه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه، وجازت روايته، وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضا)[3].

وعن عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله (ت١٩٨هـ) قال: (كنا عند شعبة، فسئل يا أبا بسطام حديثُ مَنْ يُترك ؟ قال: (من يكذب في الحديث، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث مجتمع عليه، فيقيم على غلطه فلا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وليس يكفيه في الرجوع

---

[1] الكفاية في علم الرواية \ الخطيب البغدادي: ص ١٤٤.

[2] المصدر نفسه: ص ١٤٤.

[3] المصدر نفسه: ص ١٤٥.

أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل حسب؛ بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه وقد رجع عنه)[1].

وعن حمزة بن يوسف السهمي رحمه الله (ت٤٢٧هـ)[2] قال: (سألت أبا الحسن الدارقطني عمن يكون كثير الخطأ ؟ قال: إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط).[3]

وعن أبي يعلى احمد بن على بن المثنى الموصلي رحمه الله (ت٣٠٧هـ) قال: (يحكى أن أبا معمر حدث بالموصل بنحو من ألف حديث حفظا، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها أحسبه قال نحو ثلاثين أو أربعين)[4].

---

[1] الكفاية في علم الرواية \الخطيب البغدادي: ص١٤٥.

[2] أبو القاسم؛ حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني الحافظ؛ من ذرية هشام بن العاص، سمع سنة أربع وخمسين من محمد بن أحمد ابن إسماعيل الصرام صاحب محمد بن الضريس، ورحل إلى العراق سنة ثمان وستين، فأدرك ابن ماسى، وهو مكثر عن ابن عدي والإسماعيلي، وكان من أئمة الحديث حفظا ومعرفة وإتقانا مات سنة (٤٢٧هـ).

ينظر: العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار النشر: مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤، الطبعة: ط٢: ٣/ ١٦٣.

[3] الكفاية في علم الرواية \ الخطيب البغدادي: ص ١٤٧.

[4] المصدر نفسه: ص ١٤٧.

وعن سليمان بن احمد الدمشقي رحمه الله [1] قال: (قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة ؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشـــرين ؟ قال: نعم، قلت: فثلاثين ؟ قال: نعم، قلت: فخمسين ؟ قال: نعم)[2].
قلت: بشرط أن يعرَّف بغلطه، ويرجع عنه، وإلا يرد حديثه ولا يكتـــب عنـــه البتة.

بعضُ من كَرِهَ الكتابةَ:

الكتاب حصن حصين، ودرع متين يقي الحافظ كثيرا من الوهم، ويرد عنه السهام الطائشة التي قد تضرب حفظه فترديه صريعا، ولكني وجدت من كـــره الكتاب من الرواة الأوائل، ولنتعرف على سبب ذلك.

عن أبي زرعة الرازي رحمه الله (ت٢٦٤هـــ) وذكـــر الحفـــظ فقـــال: (يزعمون أن حمادا قلَّت كتبه، وأن هشاما الدستوائي ما كتب شيئا، وأن الزهري قال: ما خططت سوداء في بيضاء إلا نسب قومي، وما كان الزهـــري يصـــنع بالكتاب ؟ وبينه وبين كبراء الصحابة كثير من التابعين سوى مـــن لقـــي ممـــن تأخرت وفاته من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، فحفظ عنه ما حفظ فهـــلا

[1] سليمان بن احمد الواسطي؛ الحافظ، صاحب الوليد بن مسلم، ضعفه النسائي، وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي، وأحمد، ويحيى، ثم تغير، وأخذ في الشرب، والمعازف، فترك، قال ابن حجر: يكنى أبا محمد، واصله دمشقي، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدى: أنبأنا عنه عبدان بعجائب، ووثقه عبدان، ثم قال ابن عدى: هو عندي ممن يسرق الحديث.

ينظر: لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشـــافعي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة،: ٣\٧٢.

[2] الكفاية في علم الرواية \ الخطيب : ص ١٤٧.

وعى نسب قومه كما وعى غيره !؟ واستغنى عن كتبه، وهكذا سبيل الحفاظ المتقدمين مثل أصحاب عبد الله ومن بعدهم ممن ذكر أنه كان يحفظ ولا يكتب؛ بل الحافظ: ابن راهويه، وابن وارة، ونظراؤهما ممن هو في حدود سنة أربعين وما بعدها، وعلى أن من اعتمد على حفظه كثر وهمه، وإنما الحفظ للمشاهدة، ولصاحبه التقدم والرياسة عند المذاكرة، ولا خير في علم يودع الكتب ويهمل كما قال بعض القوال:

لا خير في علم وعى القمطر　　　　ما العلم إلا ما وعاه الصدر

وتمثل الأعمش (ت١٤٨هـ) بهذا البيت أو قاله:

تستودع العلم قرطاسا تضيعه　　　　و بئس مستودع العلم القراطيس

أنشدنا إبراهيم بن حميد هو النحوي:

إذا ما غدت طلبة العلم ما لها　　　　من العلم إلا ما يدون في الكتب

غدوت بتشمير وجد عليهم　　　　فمحبرتي أذني ودفترها قلبي

وقال ابن بشير الأزدي :

أأشهد بالجهل في مجلس　　　　وعلمي في الكتب مستودع

إذا لم تكن عالما واعيا　　　　فجمعك للكتب لا ينفع

قال القاضي الرامهرمزي رحمه الله (ت٣٥٠هـ) [1]: وإنما نقول أن الأولى بالمحدث والأحوط لكل راو أن يرجع عند الرواية إلى كتابه؛ ليسلم من الوهم

---

[1] الرامهرمزي؛ الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي القاضي، صاحب كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " في علوم الحديث، سمع: أباه، ومحمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ، وطبقتهما، وأول سماعه في سنة تسعين ومائتين

والله الموفق والمرشد للصواب).[1]

عن أبي جعفر الفراء رحمه الله [2] قال: (كان الأعمش يسمع من أبي إسحاق ثم يجيء فيكتبه في مترله)[3]

قلتُ: وذلك أن أبا إسحاق كان يكره من تلاميذه أنهم يكتبون، وكان يريدهم أن يلتزموا الحفظ يعني حفظ صدر، دون حفظ كتاب، ولعل الأعمش لا يريد أن يخالف شيخه جهارا فيقوم بالكتابة سرا.

وعن الأشج رحمه الله (ت١٢٧هـ) [4] قال: (سمعت ابن إدريس يقول: ما كتبت عند الأعمش، ولا عند حصين، ولا عند ليث، ولا عند أشعث، إنما كنت أحفظ، ثم أجيء فأكتب في البيت، وعن محمد بن غالب ثنا محمد بن الصباح الدولابي الثقة المأمون، والله قال: سمعت هشيما يقول: ما

(٢٩٠هـ) وكان من أئمة هذا الشأن، ومن تأمل كتابه في علم الحديث لاح له ذلك، و لم اظفر بتاريخ موته وأظنه بقي إلى حدود الخمسين وثلاث مائة (٣٥٠هـ).

ينظر: تذكرة الحفاظ : ٣: ٩٠٥ برقم (٨٧٠).

[1] المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٣٨٨.

[2] أبو جعفر الفراء الكوفي، قيل اسمه سلمان، وقيل كيسان، وقيل زياد، ثقة، من الطبقة الرابعة.

ينظر: تقريب التهذيب:١/ ٦٢٩.

[3] المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٣٨٥.

[4] بكير بن عبد الله بن الأشج؛ عن: أبي أمامة بن سهل، وابن المسيب، وعنه: ابنه مخرمة، والليث، وأمم، ثبت، إمام، مات سنة (١٢٧هـ).

ينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة - ١٤١٣ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى: ١/ ٢٧٥.

كتبت حديثا قط في مجلس كنت أسمعه، ثم أجيء إلى البيت فأكتبه، وعن يوسف بن مسلم قال: سمعت خلف بن تميم يقول: سمعت من سفيان الثـوري عشـرة آلاف حديث أو نحوها، فكنت أستفهم جليسي، فقلت لزائدة: يا أبا الصـلت إني كتبت عن سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوا من عشـرة آلاف، فقال: لا تحدث منها إلا بما حفظ قلبك، وسمعت أذنك فألقيتها.[1]

من حثَّ على حفظِ كتابٍ مع حفظِ صدرٍ؛ ليبعدَ الوَهَمَ:

الغلط يتعرض له الحفاظ جميعا ولكن بدرجات متفاوتة، وكلما كان غلطه أكثر كلما أبعدت رواياته وتُركت، ونسبة الغلط تتضاعف إذا اعتمد الحـافظ على حفظ صدره فقط؛ لأنه معرَّض لمصاعب الحياة، وهموم المعـاش، وكثـرة المشكلات والمشغلات التي تضعف الحافظة شيئا مّا، وتربك حالة الانتباه عمـا كانت وقت الراحة، ولكن هذا قد يزول بوجود حفظ الكتاب إلى جانب حفظ الصدر فإنه أقرب إلى الاطمئنان، وأبعد من الغفلة والسهو والنسيان.

قال الخطيب رحمه الله (ت٤٦٣هـ) تحت عنوان: (اختيار الرواية مـن أصل الكتاب؛ لأنه أبعد من الخطأ وأقرب للصواب) قال: الاحتياط للمحـدث والأولى به أن يروي من كتابه؛ ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديرا بالبعـد من الزلل)[2].

---

[1] ينظر: المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ج١/ص٣٨٥.

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بـن ثابـت الخطيـب البغدادي أبو بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، دار النشر: مكتبة المعـارف - الريـاض – ١٤٠٣هـ: ٢/ ١٠.

قال القاضي ـــ يعني الرامهرمزي (ت٣٥٠هـ) ــ: (قد ذكرنا في وجوب الكتاب ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن علي، وعمر، وجابر، وأنس، ومن يليهم من كبراء التابعين: كالحسن، وعطاء، وطاووس، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، ومن بعدهم من أهل العلم والحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابل، وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول؛ لقرب العهد، وتقارب الإسناد؛ ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، أو يرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى) [1].

وبعض المحدثين كان رائده الرجوع إلى الصواب ولكنه بسبب الوهم الذي أصابه والشك الذي ضربه لا يرجع حتى يتأكد من صحة ما يقوله غيره فيعود إلى كتابه، ولهذا فإن الرواة الذين كانوا لا يكتبون قد يمنعهم الرجوع عما قيل أنهم قد وهموا فيه؛ أنهم يضنون بالمقابل ضعيف الحافظة أو دونهم بالمنزلة فيصرون على هذا الغلط، وهذا علاجه بوجود جمع من الحفاظ يردونه وهو ما يسمى مخالفة الثقات حيث أن الخطأ في رجل واحد محتمل بنسبة كثيرة، وتقل كلما زاد عدد الرجال واتفقوا على قول واحد.

عن ابن عيينة رحمه الله (ت١٩٨هـ) قال: (قال محمد بن عمرو: لا والله، لا أحدثكم حتى تكتبوه أخاف أن تغلطوا علي) [2].

---

[1] المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٣٨٦.

[2] المصدر نفسه: ص٣٨٩.

قال ابن حجر رحمه الله (ت٨٥٢هـ): (إن من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين؛ لأن الرواة للصحيح على قسمين: قسم: كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرر عليه، فلا يزال مبينا له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد، وقلة ما عند الواحد منهم من المتون، حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان، وقسم: كانوا يكتبون ما يسمعونه، ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم، ويحدثون منه، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم، وإذا تقرر هذا فمن كان عدلا لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب واعتمد على ما في كتابه فحدث منه فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف، فكيف يكون هذا سببا لعدم الحكم بالصحة على ما يحدث به ؟! هذا مردود، والله سبحانه وتعالى اعلم.[١]

قال أحمد بن حنبل رحمه الله (ت٢٤١هـ): (ما كان أحد أقل سقطا من ابن المبارك، كان رجلا يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون

---

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ١/٢٧٠.

له سقط كبير شيء، وكان وكيعٌ يحدث من حفظه، و لم يكن ينظر في كتـــاب، وكان يكون له سقط، كم يكون حفظُ الرجُلِ ؟!).[1]

عن ابن أبي الحواري رحمه الله (ت٢٤٦هـــ)[2] قال: سمعت مـــروان بـــن محمد يقول: (لا غنى لصاحب الحديث عن: صدق، وحفظ، وصحة كتـــب، فإذا أخطأته واحدة، وكانت فيه واحدة لم تضره؛ إن لم يكن حفظ رجـــع إلى الصدق، وكتبه صحيحة لم يضره إن لم يحفظ).[3]

عن عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله (ت١٩٨هـــ) قال: (المحدثون ثلاثـــة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم فهـــذا متـــروك الحديث).[4]

وعن الربيع بن سليمان (ت٢٧٠هـــ) قـــال: قـــال الشـــافعي رحمـــه الله (ت٢٠٤هـــ): (ومن كثر غلطه من المحدثين، و لم يـــكن لـــه أصـــل كتـــاب

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع \ الخطيب البغدادي: ١١/٢.

(٢) أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس بن الحارث التَغْلِبي، بفـــتح المثنـــاة، وســـكون المعجمة، وكسر اللام، يكنى: أبا الحسن ابن أبي الحَوارِي، بفتح المهملة، والواو الخفيفـــة، وكسر الراء، ثقة، زاهد، من العاشرة، مات سنة ست وأربعين.

ينظر: تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشـــافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الأولى: ١/ ٨١.

(٣) المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٤٠٦.

(٤) المصدر نفسه : ص٤٠٦.

صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته) [1].

عن يحيى بن معين رحمه الله (ت٢٣٣هـ) قال: (حضرت نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه، قال: فقرأ منه ساعة، ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون، فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث، قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغضب، وقال: ترد عليَّ، قال: قلت: أي والله، أريد زينك، فأبى أن يرجع، قال: فلما رأيته هكذا لا يرجع، قلت: لا والله ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط، فغضب، وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم فدخل البيت، فأخرج صحائف فجعل يقول وهى بيده، أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت، فجعلت اكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك فرجع عنها).[2]

قال يحيى بن معين رحمه الله (ت٢٣٣هـ): (قال لي عبد الرزاق: اكتب عني ولو حديثا واحدا من غير كتاب، فقلت: لا !! ولا حرف !!).[3]

قال أستاذنا الدكتور ياس حميد مجيد (الأستاذ المساعد في الجامعة الإسلامية –بغداد \ كلية أصول الدين \ قسم الحديث النبوي الشريف) تعقيبا: ولعل السبب في ذلك أنه كان موصوفا بسوء الحفظ فلا يعتد بحديثه إلا ما حدث به من كتابه، ولاسيما إذا حدث في غير اليمن كأن يأتي للحج، فيحدث بمكة

---

[1] الكفاية في علم الرواية \ الخطيب البغدادي:ص ١٤٤.

[2] الكفاية في علم الرواية \ الخطيب البغدادي: ص ١٤٦.

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع \الخطيب البغدادي: ١٢/٢.

وكتابه ليس معه، فحديثه هذا فيه ضعف، ولذلك وجدنا عند مسلم مثل هـذا النص (حدثنا عبد الرزاق من كتابه).

عن أبي زرعة يعني الدمشقي رحمه الله (ت٢٨١هـ) قال: (سمعت عفان يقول: سمعت حماد بن سلمة يقول لأصحاب الحديث: ويحكم غيروا ـ يعني قيدوا ـ واضبطوا، ورأيت عفان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير؛ ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث) [١].

قلتُ: ومعنى التقييد: أن يضبط الحافظ كتابة الذي رواه بمعناه ويقيد كل شيء وَهَمَ فيه، إذا كان يراه صحيحا وتبيَّن له غير ذلك، فيتأكد منه، ويقوم بتقييده بكتابه.

وعن محمد بن كرامة العجلي رحمه الله (ت٢٥٦هـ) [٢] قال: (سمعت أبا نعيم يقول: إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مشجحا ـ يعني كثير التغيير ـ

---

[١] الكفاية في علم الرواية: ص ١٤٦.

[٢] الإمام، المحدث، الثقة، أبو جعفر، محمد بن عثمان بن كرامة العجلي مولاهم الكوفي الوراق، وقيل: أبو عبدالله، وراق عبيد الله ابن موسى ، سمع: عبد الله بن نمير ، وأبا أسامة، ومحمد بن بشر العبدي ، وحسين بن علي الجعفي، ويعلى بن عبيد، وأخاه محمد بن عبيد، وعدة. وقيل: إنه روى عن غندر. و لم يصح. حدث عنه: البخاري ، وأبو داود، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن أبي الدنيا ، وابن أبي داود، ويحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد ، والسراج، وجماعة. قال أبو حاتم وغيره: صدوق. قال مطَين: مات في رجب سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة: ١٢\٢٩٧.

فأقرب به من الصحة).[1]

وعن ابن أبي مليكة: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، قال أبو حفص: فلما كان بعد، قال: عن عائشة، فقلت لأبي عاصم: أنت أمللته علينا من الدفتر، وليس فيه عائشة، فقال: دعوا عائشة حتى أنظر فيه).[2]

وعن أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني رحمه الله (ت٣١٦هـ) قال: (نا أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروذي بطرسوس قال: وقال أحمد بن حنبل: كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما سمع ويقول نحو هذا، أو شبه هذا، وكان ابن مهدي يجيء بالحديث كما سمع، وكان وكيع يجهد أن يجيء بالحديث كما سمع، فكان ربما قال في الحرف أو الشيء يعني كذا، ويروى عن بعض من كان يذهب إلى وجوب إتباع اللفظ أنه كان لا يحدث إلا لمن يكتب عنه، ويكره أن يحفظ عنه حديثه خوفا من الوهم عليه، والغلط حال روايته)[3].

وذلك معناه تعاهد حفظ الكتاب، أي بكثرة عرضه وروايته يتبين لصاحبه أواهما غابت عنه في أثناء تدوينه،فيفطن لها ويقوم بتغييرها وإثباتها في موقعها.

---

[1] الكفاية في علم الرواية: ص ١٤٦.

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٢/٢.والحديث بهذا الإسناد أخرجه الطبراني في الأوسط ٢\٣٤٠برقم (٢١٦٤)وقال: لم يرو هذا الحديث عن عثمان إلا أبو عاصم، وهو عن ابن عباس في الصحيحين.

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٧/٢.

عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب رحمه الله (ت٢٦٤هـ) [١] قال: (قال الشافعي: إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة، ومما لا يتبع فيه الأصل أن يكون قد وقع فيه زيادة ألفاظ، الوهم فيها ظاهر، فيجب حذفها، وان كانت أصول الأحاديث صحاحا ورواتها عدولا).[٢]

قلت: وهذا النص يبيِّن لنا أن الحافظ له أصل كتاب يروي عنه وقد يحصل فيه الوهم، وهذا علاجه أن يقوم بتغييره وتقييد هذا التغيير، وقد يكون ذلك بانتقاص بعض ألفاظ الحديث التي لا تخل بالمعنى فحملها المحدثون على الصواب.

عن أبي زرعة الدمشقي رحمه الله (ت٢٨١هـ) قال: (سمعت أبا نعيم، وذكر عنده: حماد ابن زيد، وابن علية، وأن حمادا حفظ عن أيوب، وابن علية كتب، فقال: ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه الزلل) [٣].

السبب الثاني: عدم معرفة الراوي ما يروي من الحديث.

وهذا السبب راجع إلى غفلة من يروي وذهول من يحدث بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يعي ما يقول.

عن مالك بن أنس رحمه الله (ت١٧٩هـ) قال: (لا يؤخذ العلم عن أربعة: ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا

---

[١] أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم؛ المصري، لقبه بَحْشَل، بفتح الموحدة،وسكون المهملة،بعدها شين معجمة، يكنى: أبا عبيد الله، صدوق تغير بآخَرَة، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين ومائتين (٢٦٤هـ).

ينظر: تقريب التهذيب: ١/ ٨٢.

[٢] الكفاية في علم الرواية: ص ١٤٧ .

[٣] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/١٠.

من سفيه معلن بالسفه، وإن كان من أروى الناس، ولا من رجـــل يكـــذب في أحاديث الناس، وان كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليـــه وسلم، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث)[١].

قال الحازمي رحمه الله (ت٥٨٤هـــ) [٢]: (فذكرت معنى ذلك لمطـــرف بن عبد الله ـــ يعني عدم معرفة الراوي ما يروي من حديث ـــ فقال: ما أدرى ما تقول غير أني أشهد لسمعت مالكا يقول: أدركت ببلدنا هذا ـــ يعني المدينة ـــ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، فما كتبت عن أحد منهم حديثا قط، قلت: لم يا أبا عبد الله ؟ قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون، قـــال: وقال مالك: كنا نزدحم على باب ابن شهاب) [٣].

---

[١] المحدث الفاصل \الرامهرمزي: ص٤٠٤.

[٢] الإمام، الحافظ، البارع، النسابة؛ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم؛ الهمذاني، حضر على: أبي الوقت السجزي، وسمع من: شهردار بن شيرويه الـــديلمي، وأبي زرعـــة المقدسي، والحافظ أبي العلاء الهمذاني، وخلق، وصنف، وجود، وتفقه في مذهب الشافعي، وجالس العلماء، وصار من حفاظ الناس للحديث، وأسانيده، ورجاله مع زهد وتعبد، قال ابن النجار: كان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث، ومعانيه، ورجاله، ثقة، نبـــيلا، حجة، زاهدا، ورعا، عابدا، ملازما للخلوة، والتصنيف، أدركه أجله شابا، صنف " عجالة المبتدئ " في الأنساب، و" المؤتلف والمختلف " في أسماء البلدان، و" الناســـخ والمنســـوخ" وأملى أحاديث المهذب، وأسندها و لم يتمها، وكان الحافظ أبو موسى يفضله على عبـــد الغني المقدسي، ويقول: ما رأيت شابا أحفظ منه، مات سنة (٥٨٤هـــ).

ينظر: طبقات الحفاظ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٣، الطبعة: الأولى: ١/ ٤٨٤.

[٣] المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٤٠٤.

قلت: وهنا بيان فضل الإمام الزهري ومترلته، وهو بنفس الوقت تشبيه من الإمام مالك للراوي الذي يُعتمد عليه ويُحتج به أن يكون كأمثال الزهري.

قال الحاكم رحمه الله (ت٤٠٥هـ): (قوم جيء إليهم ليحدثوا بها ـــ أي كتبهم ـــ فأجابوا من غير أن يدروا أنها سماعهم)[١].

قال الشافعي رحمه الله (ت٢٠٤هـ): (لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول سمعت أو حدثني، ومن كثر تخليطه من المحدثين و لم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه، ونقبل الخبر الواحد ونستعمله، تلقاه العمل أو لم يتلقه العمل، وهو أهل للحديث، وكان ابنُ سيرين والنخعيُّ وغيرُ واحدٍ من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن من عرف، وما لقيت أحدا من أهل العلم يخالف هذا المذهب).[٢]

قلت: معرفة الرواية: هي فطنة، تندرج تحتها موهبة الحفظ مع فراسة ينتبه الحافظ من خلالها إلى معرفة حال من يروي عنه ومن يأخذ منه، مع الحرص، والمتابعة، واليقظة، ودقة الملاحظة، وسبر وبحث متواصلين.

عن رواد بن الجراح رحمه الله [٣] قال: قال سفيان الثوري رحمه الله (ت١٦١هـ): (خذ الحلال والحرام من المشهورين في العلم، وما سوى ذلك

---

[١] تدريب الراوي \ السيوطي: ٢/٣٧١.

[٢] المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٤٠٦.

[٣] رواد بن الجراح؛ أبو عصام العسقلاني؛ أصله من خراسان، قال الدوري عن ابن معين: لا بأس به، إنما غلط في حديث سفيان، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: صاحب سنة، لا بأس به إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وسِنُّه قريب من سِنِّ الثوري، و لم يكن بالشام أكبر سنًّا منه،وقال محمد بن عوف الطائي: دخلنا عسقلان، فإذا برواد قد اختلط.

ينظر: تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٤٩.

فمن المشيخة، حدثنا الساجي ثنا أحمد بن محمد الأزرق قال: سمعت يحـيى بـن معين يقول: (آلة الحديث: الصدق، والشهرة، والطلب، وترك البدع، واجتناب الكبائر) [١].

عن ابن أبي الزناد رحمه الله (ت١٧٤هـ) [٢] عن أبيه قـال: (أدركـت بالمدينة مائة أو قريبا من المائة ما يؤخذ عن أحد منهم وهم ثقات ؟! يقال: ليس من أهله) [٣].

عن أيوب بن واصل رحمه الله [٤]قال: سمعت عبد الله بن عون يقول: (لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفا بالطلب) [٥].

---

[١] المحدث الفاصل \ الرامهرمزي : ص٤٠٧.

[٢] عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان؛ المدني، مولى قريش، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها من السابعة، ولي خراج المدينة فحمد، مات سنة أربـع وسـبعين ومائة(١٧٤هـ)، وله أربع وسبعون سنة.

ينظر: تقريب التهذيب: ١/ ٣٤٠.

[٣] المحدث الفاصل : الرامهرمزي: ص٤٠٧.

[٤] أيوب بن واصل البصري؛ عن ابن عون، قال ابن معين: لا أعرفه، وبعضهم قواه.انتهى، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عن: عبد الله بن عمر بن أبان الجعفي، وكناه: أبا سليمان، وقال ابن أبي حاتم: روى عنه: إبراهيم بن المنذر، سألت أبي عنه: فقال: يـروي عنه.

ينظر: الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥، الطبعة: الأولى: ٨/ ١٢٤ ، و لسان الميزان: ١/٤٩١.

[٥] المحدث الفاصل: ص٤٠٧.

وعن الأوزاعي رحمه الله (ت١٥٧هـ) قال: ثنا سليمان بن موسى وقال: (لقيت طاوسا، فقلت: حدثني فلان بكيت وكيت، فقال: إن كان مليا فخذ عنه)[(١)].

وعن المنهال بن بحر رحمه الله [(٢)] قال: (سمعت شعبة يقول: (أنظروا عن من تكتبون، أكتبوا عن قرة، وابن خالد، وسليمان بن المغيرة، والأسود بن شيبان) [(٣)].

قلت: وهذا تشبيه من شعبة بحال الراوي الذي يكون حجة كأمثال: قرة بن حبيب، وهدبة بن خالد، وسليمان بن المغيرة، والأسود بن شيبان.

وكان كثير من الرواة يروي بالمعنى فغالبا ما يعبر عنه بلفظ من عنده فيأتي قاصرا عن أداء المعنى بتمامه، وكثيرا ما يكون أدنى تغيير محيلا له وموجبا لوقوع الإشكال فيه، [(٤)] وقد أجاز الجمهور الرواية بالمعنى، قال وكيع: إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس، وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت

---

(١) المصدر نفسه: ص٤٠٧.

(٢) المنهال بن بحر؛ أبو سلمة، عن: حماد بن سلمة، قال العقيلي: في حديثه نظر، ووثقه أبو حاتم، وحدث عنه.

ينظر: المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، بيروت، لبنان: ٢/ ٦٧٩.

(٣) المحدث الفاصل \ الرامهرمزي: ص٤٠٧.

(٤) ولهذا امتنع بعض المتقدمين عن الرواية بالمعنى دفعا للوهم الذي تجره إليه روايته الحديث بالمعنى، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (وكان ينبغي أن يكون هذا ــ أي القول بمنع الرواية بالمعنى ــ ولكن لم يتحقق ذلك) ينظر: اختصار علوم الحديث ص٩١، النوع السادس والعشرون تحت عنوان (فرع آخر).

عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط أحد من الأئمة مـــع حفظهـــم، وقال مجاهد: انقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه) [٥].

السبب الثالث: التهاون في معرفة وضبط الأسماء، والألقاب، والكنى.

معرفة أسماء الرواة وألقابهم وكنيتهم مما نبه عليه الكثير من الحفاظ والأئمة؛ دفعا للوهم من خلال تأليف الكتب التي تبين صحة الاسم واللقب والكنية والمذهب وهكذا.

قال السيوطي رحمه الله (ت٩١١هـــ): (صنف فيه: ابن المديني، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد، ثم ابن مندة، وغيرهم، والمراد منه بيـــان أسمـــاء ذوي الكنى، ومصنفه يبوب على حروف الكنى، عن عبد الله بن شداد عـــن أبي الوليد عن جابر مرفوعا: (من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قـــراءة) قـــال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد، وبيَّنه ابن المديني، قال الحاكم: ومـــن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم) [١].

وربما وقع عكس ذلك، كحديث أبي أسامة عن حماد بن السائب، أخرجه النسائي وقال: عن أبي أسامة حماد بن السائب، وإنما هو عن حماد، فأسقط عن، وخفي عليه أن الصواب عن أبي أسامة حماد بن أسامة، قال: ولقد بلغـــني عـــن

---

[٥] توجيه النظر إلى أصول الأثر \ طاهر الجزائري : ١/ ١٩٤.

[١] تدريب الراوي ٢\٢٧٩، والحديث بهـــذا الإســـناد أخرجـــه الـــدارقطني في ســـننه ١\٣٢٥برقم ٤ وانتبه له الدارقطني وقال: عن أبي الوليد "مجهول"، وذكر الصحيح: وهو عند مالك في الموطأ بدون عن أبي الوليد ١\١٩٤برقم (١١٧) عن جابر مرفوعا.

قلت: قال ابن حجر: عن عبدالله بن شداد؛ هو أبو الوليد الليثي المدني، عبد الله بـــن شداد بتشديد الدال.

ينظر: تهذيب التهذيب ١٢\٣٣٩.

بعض من درس في الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبي الزناد فلم يهتد إلى موضعه من كتب الأسماء؛ لعدم معرفته باسمه.(٢)

قال الخطيب رحمه الله (ت٤٦٣هـ): (وجماعة يقتصرون على اسم الراوي دون نسبه إذا كان أمره لا يشكل ومترلته من العلم لا تجهل كعامة أصحاب ابن المبارك، وحيث يروون عنه باسمه فقط لا ينسبونه، وكذا إذا كان اسمه مفردا عن أهل طبقته لحصول الأمان من دخول الوهم في تسميته كقتادة ومسعر، ومنهم من تقتصر على شهرته بالنسبة إلى أبيه أو قبيلته ولا يسميه كابن لَهِيعَة، وابن عُيينة، والشعبي، والثوري، وكل ذلك جائز)(١).

(وأما ذكر راو معروف بشيء من لقب بحيث اشتهر بذلك وغلب عليه كغُندَر لمحمد بن جعفر، وغيره ممن سيأتي مع جملة ألقاب في بابها، أو معروف بوصف ليس نقصا في خلقته: كالحمرة، والزرقة، والشقرة، والصفرة، والطول، أو وصف نقص كالإقعاد لأبي معمر، والحَوَلِ لعاصم، والشلل لمنصور، والعَرَجِ لعبدالرحمن بن هرمز، والعَمَى لأبي معاوية الضرير، والعَمَش لسليمان، والعور لهارون بن موسى، والقصر لعمران، أو نسب لامه كابن أم مكتوم، وابن بحينة، والحارث البرصاء، ويعلى بن منية، وغيرهم من الصحابة، ومن بعدهم كمنصور بن صفية، وإسماعيل بن علية، على ما سيأتي فيمن نسب إلى غير أبيه، فجائز في ذلك كله صرح به الخطيب، ما لم يكن في اللقب إطراء مما يدخل في النهي؛ فإنه حرام، أو لم يكن الموصوف به يكرهه كابن عُلية بضم المهملة مصغر، وأبي الزناد، وأبي سلمة التبوذكي، وعُلِيّ بالتصغير بن رباح، وابنه موسى، ومسلمة بن علي، وابن راسوبة، وخالد بن مخلد القطواني فالقطواني لقبه، وكان أيضا

---

(٢) ينظر: تدريب الراوي: ٢\٢٧٩.

(١) فتح المغيث \ السخاوي: ٢/٣٤٢.

يغضب منها، وزياد بن أيوب البغدادي "دلوية " قيل: إنه كان يقول من سماني " دلوية" لا أجعله في حل، وأبي العباس الأصم، كان يكره أن يقال لـــه الأصـــم، وجوزي وهو لقب لأبي القاسم الأصبهاني صاحب الترغيب، وكان فيما حكاه ابن السمعاني يكرهه، وغيرهم ولذا فهو حرام أو مكروه)[1].

قلت: ويدخل في التهاون للأسماء والألقاب والكنى الجهالة التي تنشأ عنـــد الراوي؛ بسبب كثرة نعوت الراوي الذي يروي عنه، أو قلة حديثه، كأن لم يرو عنه إلا واحد، أو الاختصار في ذكر اسمه، أو الإبهام، أو الجهالة.

قال ابن حجر رحمه الله (ت٨٥٢هــ): (ثم الجهالة: وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو حرفة...الخ، فيذكر بغير ما اشـــتهر به لغرض،وصنفوا فيه الموضح، وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه،وصنفوا فيه الوحدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد، أو لا يسمى اختصارا، وصـــنفوا فيـــه المبهمات، ولا يقبل حديث المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح، فان سمى وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدا و لم يوثق فمجهول الحـــال وهو المستور)[2]

قال السخاوي رحمه الله (٩٠٢هــ): فلو علم كراهته تواضعا لما يتضـــمن من التزكية، أو نحو ذلك، كما نقل عن النووي أنه قال: لست أجعل في حـــل من لقبني محيي الدين، فالأولى تجنبه هو المقصود؛ وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته وبعد الوهم.[3]

---

[1] فتح المغيث \ السخاوي: ٢/ ٣٤٣، بتصرف يسير.

[2] نخبة الفكر \ ابن حجر العسقلاني: ص٢٣٠.

[3] ينظر: فتح المغيث \ السخاوي: ٧/٣.

السبب الرابع: السماع المتأخر للشيخ.

كبر سِنّ الحافظ، وحدوث الخلط الطفيف الغامض على حفظه، والتغير اليسير على مروياته، والتي تتضح من خلال مقارنتها عمن أخذ منه في شبابه وقوة حافظته، مع من اخذ عنه في شيخوخته مع سلامته الظاهرة من الضعف والوهن، إلا أن هذا لم يفت أهل النقد من أنه مع قوته الظاهرة عند كبره إلا انه لا يخل من وهن وضعف يسيرين، وهذا سبب كاف لظهور الوهم، وهو أيضا من الأسباب التي تثير الارتياب في قلب الحافظ ومن يريد الرواية عنه.

قال الخطيب رحمه الله (ت٤٦٣هـ): (للسماع المتقدم مزية على ما تأخر عنه؛ لأن المتأخر يكون بِعُرْضِ الخطر، وعدم أمان الغرر؛ لكِبرِ سنِّ الراوي، وتغيرِ أحواله، وتناقصِ آلاته، واختلالِ حفظه، وبُعْدِ ذكره، ولو سلم الراوي عند كبر السن، وتناهي العمر من دخول الوهم عليه في روايته؛ لكان لمن تقدم سماعه منه الفضيلة على من سمع منه في تلك الحال) [1].

ويدخل تحت هذا السبب عمر الراوي، ومدى بلوغه سن الكهولة والوهن والذي يقتضي بحقه التوقف عن الرواية عنه خشية دخول الوهم لروايته.

(وأما السن الذي إذا بلغه المحدث ينبغى له الإمساك عن التحديث، فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه، والناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم، وهكذا إذا عمي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع\الخطيب البغدادي : ٩٢/٢.

عن الرواية، وقال ابن خلاد: وأعجب إلي أن يمسك في الثمانين؛ لأنه حد الهرم فإن كان عقله ثابتا، ورأيه مجتمعا، يعرف حديثه، ويقوم به، وتحرى أن يحدث احتسابا، رجوت له خيرا، ووجه ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب، وخيف عليه الاختلاط والاختلال، وألا يفطن له إلا بعد أن يخلط، كما اتفق لغير واحد من الثقات منهم: عبد الرزاق، وسعيد بن أبي عروبة، وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذا السن فساعدهم التوفيق، وصحبتهم السلامة، منهم: أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الله بن أبي أوفي، من الصحابة، ومالك، والليث بن سعد، وابن عيينة، وعلي بن الجعد، في عدد جم من المتقدمين والمتأخرين، ومنهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة منهم: الحسن بن عرفة، وأبو القاسم البغوي، وأبو إسحاق الهجيمي، والقاضي أبو الطيب الطبري رضي الله عنهم)[(١)].

السبب الخامس: نزول الإسناد بكثرة الرجال.

نزول الإسناد عن الثقات لا يزدريه أحد بل يبتغيه الحفاظ جميعا، ويقدمونه على العالي إذا كان دونه بالمرتبة من حيث التوثق والعدالة، إلا أن النزول يكون فيه مضنة الكثرة من حيث عدد الرجال الذين يروونه كابرا عن كابر، مما يخاف على واحد من الرواة أن يصيبه القدح والجرح فيوقف النص وينزل به من الصحيح إلى الحسن أو إلى الضعف وهذا لا يخفى.

---

(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل ، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى: ١/٣٨٧.

قال السخاوي رحمه الله (ت٩٠٢هـ): (كلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم، وسبقه الخطيب فقال: ومنهم أي ومن أهل النظر من يرى أن سماع العالي أفضل؛ لأن المجتهد مخاطر، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد، وذلك أقرب إلى السلامة، فكان أولى، وكذا قال ابن الصلاح: العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوا أو عمدا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، قال: وهذا جلي واضح).[1]

ونحوه قول ابن دقيق العيد رحمه الله (ت٧٠٢هـ): (لا أعلم وجها جيدا لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ فإن الطالبين يتفاوتون في الإتقان، والغالب عدم الإتقان، فإذا كثرت الوسائط، ووقع في كل واسطة تساهل ما، كثر الخطأ والزلل وإذا قَلّت الوسائط قل) [2].

السبب السادس: التساهل في تحمل الحديث وأدائه.

معنى التساهل عند المحدثين: هو قلة الحرص والتتبع والدقة المتناهية، وعدم الشعور بمدى ما يحمله من علم على أنه شرع ونبوّة، وإنما سوء حفظه لصدره وكتابه، وعدم الاكتراث بما يصيبه من يسير الوهم، وما يشوب حفظه من النسيان والذهول الطفيف.

---

[1] فتح المغيث \ السخاوي: ٣/٨.

[2] المصدر نفسه: ٣ \ ٨.

قال الإمام مسلم رحمه الله (ت٢٦١هـ): (ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره) [١].

ويدخل تحت هذا من يشغل عن السماع بشاغل أو ينام في الدرس، أو يسرح بفكره عن السماع فلا يميز بين اسم واسم أو لفظ ولفظ ومثل هذا ونحوه.

قال إبراهيم بن جماعة رحمه الله (ت٧٣٣هـ): لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث، أو إسماعه، كمن ينام حالة السماع، أو يشتغل عنه بما يشغل عنه، أو يحدث لا من أصل مصحح، أو من عرف بقبول التلقين في الحديث، أو بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح، أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، ولا بأس بأدنى نعاس لا يختل معه فهم كلام، وكان بعضهم إذا كتب طبقة السماع، كتب: (وفلان وهو ينعس)، (وفلان وهو يكتب).[٢]

السبب السابع: عدم التفرغ لضبط الحديث.

التفرغ: هو احتساب جل الوقت لعمل يريده المرء، ويفرغه من أي عمل آخر يشاركه فيه، والحافظ يجب أن يملأ جل وقته لضبط حفظه سواء حفظ صدر أو كتاب، ويفرغه من أي شاغل آخر، فحفظ الصدر بالمراجعة والمدارسة، وحفظ الكتاب: بالتقييد والتغيير والتصحيح.

---

[١] التمييز، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، دار النشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية - ١٤١٠، الطبعة: الثالثة،: ص١٧٠.

[٢] المنهل الروي \ إبراهيم بن جماعة: ص٦٦.

قال الحاكم رحمه الله (ت٤٠٥هـ) في أقسام الضعيف: (وقوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم) [(١)].

قال الإمام مسلم رحمه الله (ت٢٦١هـ) مبينا سبب الوهم: (ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقال الأخبار فهو موجود مستفيض) [(٢)].

وعنه أيضا قال: (وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم، ونقال الأخبار والسنن والآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ، وبأسبابه، فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم وما أدى منه إلى غيره، وان منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وان منهم المتوهم فيه غير المتقن فهذا كما يجب حاملا حين يحمل، أو حاكيا حين يحكي) [(٣)].

قلت: المتوقي: هو من يتقي كل ما يشوب حفظه من خلط أو وهم أو اشتباه أو سهو أو نسيان، ويصل بذلك درجة المتقن العارف اليقظ، ولكن الحافظ قد يروي حديثا ويسأل عنه بعد مدة فلا يعرفه، فهذا لا تنزل منه رتبة الضابط حتى يكثر الوهم عنده.

وقال ابن جماعة رحمه الله (ت٧٣٣هـ): وإن قال: لا أدري أو نحوه، مما يدل على شك أو نسيان لم يسقط، ويجب العمل به عند جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول؛ لأن الراوي عنده عدل جازم، ونسيانه جائز، فلا يسقط

(١) تدريب الراوي \ السيوطي: ٢/٣٧١.

(٢) التمييز \ الإمام مسلم: ص١٧٠.

(٣) التمييز: ص١٧٩.

الحديث بالاحتمال، وقال بعض الحنفية يسقط، فردوا حديث "النص بشاهد ويمين" لما نسيه سهيل بن أبي صالح وكان يقول حدثني ربيعة عني عن أبي عن أبي هريرة، وردوا حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة في النكاح بغير إذن الولي لما نسيه الزهري حين سأله أبن جريج عنه، وقول الجماهير أصح؛ لأن كثيرا من الأكابر نسوا أحاديث رووها فحدثوا بها عن فروعهم كما قدمنا عن سهيل وصنف الخطيب فيه كتابا، والإنسان معرض للنسيان، وكذلك كره الشافعي وغيره الحديث عن الأحياء ونهى محمد بن عبد الحكم عنه؛ لما نقل عنه شيئا كان قد نسيه فذكره به.[(١)]

السبب الثامن: الأقدار والابتلاءات التي يصاب بها المحدث الحافظ.

تندرج تحت هذا السبب جملة من المؤثرات الخارجية التي تصيب الراوي فيختل حفظه وضبطه، ويصاب بكثرة الوهم منها مثلا:

بعضهم أوهم كثيرا؛ بسبب تأثير الصدمة عليه عندما فقد بصره.

أو أنه كان يعتمد على الكتب، فاتكل على حافظته بعدما عمى بصره، فخانته الحافظة فاختلطت عليه الأحاديث فجاء بالأوهام الفاحشة.

وبعضهم قد يسرق متاع بيته، وسرقة المتاع هذه مصيبة تؤثر أحياناً على عقل بعضهم فيشده على إثرها فيغفل فيأتي بالأوهام.

وبعضهم تحرق كتبه التي كان يعتمد عليها في التحديث فأصبح يحدث من حفظه.

---

(١) ينظر: المنهل الروي \ إبراهيم بن جماعة: ص٧١. والحديث نص على شاهد ويمين وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٢٢٩٩٧) قال: حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع عن سفيان عن جعفر ابن محمد عن أبيه: (أن النبي صلى الله عليه و سلم قضى بشهادة شاهد ويمين) قال: وقضى بها علي رضي الله عنه بين أظهركم).

وبعضهم يسقط عن الدابة، فيصاب بألم بليغ يقعده في البيت دون طلب أو متابعة، مما يفقده علما كثيرا قد يخل بما معه من حديث فيوهم.

وبعضهم قد يضرب فيؤثر الضرب عليه، ويورثه الفزع المتواصل وهكذا.

قال الحاكم رحمه الله (ت٤٠٥هـ):(قوم تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على التخمين كابن لَهِيعة)[1].

قال الدهلوي رحمه الله (ت١٠٥٢هـ):(وإن طرأ سوء الحفظ لعارض مثل: اختلال في الحافظة؛ بسبب كبر سنه، أو ذهاب بصره، أو فوات كتبه فهذا يسمى مختلطا، وحكم المختلط: فما روي قبل الاختلاط والاختلال متميزا عما رواه بعد هذه الحال قبل، وإن لم يتميز توقف، وإن اشتبه فكذلك، وإن وجد لهذا القسم متابعات وشواهد ترقى من مرتبة الرد إلى القبول والرجحان وهذا حكم أحاديث المستور والمدلس والمرسل) [2].

قلت: الوهم والاشتباه والاختلال والاضطراب كلها معاني دقيقة في هذه الصناعة الحديثية وبعض المحدثين يوردونها على أنها معنى واحدا وهو غير صحيح، والدليل أن ابن حجر العسقلاني يصف المحدث بجرح سببه الوهم بدقة متناهية بقوله " يهم " أو "قليل الوهم " أو يهم أحيانا" وكلها على القلة غير المؤثرة، وفي المؤثرة يقول "له أغلاط " أو كثير الوهم " أو "يهم كثيرا " أو " صاحب أوهام ".

---

[1] تدريب الراوي ٢\٣٧١.

[2] مقدمة في أصول الحديث \ الدهلوي : ص٧٣.

مرتبة كثير الوهم

بعد أن عرفنا أن الضابط المتقن إنْ كان له أوهاما قليلـــة لا تضـــره، إلا أن هذه الأوهام قد تضره وتنزل مرتبته إن كثرت وفحشت.

قال الصنعاني رحمه الله (ت١١٨٢هـ): (إن أهل المرتبة الثالثة من مراتب التجريح أرفع من أن يقال لأحدهم ليس بثقة، ولا يتهمون بالكـــذب مـــع أن حديثهم مردود ومطروح؛ لقولهم فيها: فلان ردوا حديثه، أو مردود الحـــديث، أو ضعيف جدا، فبهذا تعرف أن أهل المرتبة الثالثة أيضا ممن لا يكذب ولا يتهم بذلك الكذب، ولا ينزل إلى أن يوصف بأنه غير ثقة؛ لترفعه عن تعمد ذلـــك، ولكنهم أهل وهم كثير حكم برد حديثهم لأجل ذلك فقط، فعلى هذا قـــولهم: فلان ليس بشيء، أو لا شيء، أو لا يساوي شيئا، يعني كثير الوهم، وإنما قلت ذلك؛ لأن التهمة والحكم بنفي الثقة هو حكم أهل المرتبة الثانية حيـــث قـــالوا فيهم: فلان متهم، فلان ليس بثقة، وكل ما حكم به على أهل مرتبة لم يحكم به على من هو أرفع منها، وإلا لتداخلت المراتب، وضاع التقسيم).[1]

قلت: يعني أن أهل الوهم هم من أصحاب مرتبة الاعتبار لا الاحتجاج، والذي لا يرتقي حديثهم إلى مرتبة الاحتجاج إلا بعد وجود المتابعات التي تعضد رواية الواهم.

---

[1] توضيح الأفكار \ الصنعاني: ٢٧٢/٢.

المبحث الثالث: أقسام الوهم.

جميع الأوهام التي تطرأ للمحدثين لا تخلو إما أن تكون في الإسناد أو في المتن، وكلاهما لا يخلو الوهم فيها: إما بتصحيف، أو تحريف، أو سقط، أو إشكال في رسم، أو إعجام وإهمال لحرف، ولهذا فإن الأقسام الرئيسة فيه هما قسمان، وتحتهما جميع فروع الوهم التي ذكرها من صنف كتابا في هذا المضمار وهذان القسمان هما:

القسم الأول: الوَهَمُ في الإسناد:

١ـ الزيادة في الإسناد وهما: ومعناه أن يزيد الراوي رجلا في الإسناد وهْمَا وغلطا وسببه السهو غير المتعمد.

قال سراج الدين الأنصاري: (وصنف الخطيب في هذا كتابا سماه تمييز المزيد في متصل الأسانيد في كثير منه نظر؛ لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظه "عن" فينبغي أن يجعل منقطعا، وإن صرح فيه بسماع أو إخبار احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه منه إلا أن توجد قرينة تدل على الوهم، وأيضا فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السماعين فإذا لم يجئ عنه ذكر ذلك، حملناه على الزيادة المذكورة)[1].

---

[1] المقنع في علوم الحديث تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار النشر: دار فواز للنشر - السعودية - ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى، ج٢/ص٤٨٦.

مثال للتطبيق:

ما روي عن عبد الله بن المبارك رحمه الله (ت١٨١هـ) قال: حدثنا سفيان بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: حدثني بسر بن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)[1] فذكر سفيان وأبي إدريس زيادة ووهم، أما أبا إدريس فينسب الوهم فيه إلى ابن المبارك؛ لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة، وصرح بعضهم بسماع بسر له من واثلة، قال أبو حاتم الرازي: كثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فوهم ابن المبارك، وظن أن هذا مما رواه عنه عن واثلة، وأما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر، وصرح بعضهم بلفظ الإخبار بينهما وقد صنف الخطيب فيه كتابه المعروف بذلك، فإن قيل إن كان السند الخالي عن الزائد بلفظ عن احتمل أن يكون مرسلا، وإن كان بلفظ السماع ونحوه احتمل أن

[1] أخرجه مسلم في صحيحه ٣\٦٢ برقم (٢٢٩٤) من طريق عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ عن الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة ابن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم - « لاَ تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلاَ تُصَلُّوا إِلَيْهَا ».، وأخرجه الترمذي في جامعه ٣\٣٦٧برقم (١٠٥٠) من طريق هناد عن عبد الله ابن المبارك عن عبدالرحمن..بإسناده قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)قال: وفي الباب عن أبي هريرة و عمرو بن حزم و بشير بن الخصاصية حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبدالله بن المبارك بهذا الإسناد نحوه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم (٧٩٣) من طريق الحسن بن حريث بإسناده مثله، قال أبو بكر: ادخل ابن المبارك بين بسر بن عبيد الله وبين واثلة أبا إدريس الخولاني في هذا الخبر.

يكون سمعه مرة عن رجل عنه، ثم سمعه منه فلم يتحقق الـــوهم، فـــالجواب أن الظاهر من مثل هذا أن يذكر السماعين فلما لم يذكرهما حمل على الزيادة وأيضا فقد توجد قرينة تدل على أنه وهم كما ذكرناه عن أبي حاتم.[١]

٢ـــالتصحيف والتحريف في الإسناد وهما:

قال الخطيب رحمه الله (ت٤٦٣هـــ) تحت باب: (تقييد الأسماء بالشـــكل والإعجام حذرا من بوادر التصحيف والإيهام): في رواة العلم جماعـــة تشـــتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط وتختلف في اللفظ مثل: بشر وبسر، وبُريد وبَريـــد، وبَريد ويزيد، وعيَّاش وعباس، وحيان وحبان، وحبان وحنان، وعُبيدة وعبيدة، وغير ذلك مما قد ذكرناه في كتاب التلخيص، فلا يؤمن على من لم يتمهـــر في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء وتحريفها، إلا أن تنقط وتشـــكل فيـــؤمن دخول الوهم فيها، ويسلم من ذلك حاملها وراويها)[٢].

مثال للتطبيق: التصحيف في الإسناد:

عن عوام بن إسماعيل قال: (جاء حبيب كاتب مالك يقرأ على ســـفيان بن عيينة فقال: حدثكم المسعودي عن جراب التيمي، قال سفيان: لـــيس هـــو جراب، جواب، وقرأ عليه: حدثكم أيوب عن ابن شيرين، فقال سفيان: لـــيس هو ابن شيرين، ابن سيرين)[٣]

---

[١] المنهل الروي \ إبراهيم بن جماعة: ١/ ٧٢.

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع \ الخطيب البغدادي: ٢٦٩/١.

[٣] المصدر نفسه: ١/ ٢٨٥.

القسم الثاني: الوهم في المتن

١ـــ زيادة غير الثقات من كان كثير الوهم:

قال الخطيب رحمه الله (٤٦٣هـــ): (ومذهب الجمهـــور مـــن الفقهـــاء والمحدثين قبول زيادة الثقة مطلقا، وادعى ابن طاهر في مسألة الانتصار الاتفـــاق عليه، وشرط الصيرفي والخطيب كون من رواها حافظا، وابن الصباغ في العدة: أن يكون من نقله جماعة لا يجوز عليهم الوهم، فإن كان كذلك سقطت، وقال: ذاك فيما إذا روياه في مجلس واحد فإن كانا في مجلسين كانا خبرين وعمل بهما، وقيل: لا، مطلقا، وقيل: إن زادها غير من رواها ناقصا قبلت، وإلا، فلا، وقال ابن الصباغ في العدة: إذا زاد ثانيا فإن تعدد المجلس قبلنا، وإلا، فإن ادعى نسيانها قبلت، وإلا توقف، وحكى عن بعض المتكلمين أنه إن كانت الزيـــادة مغـــيرة للإعراب تعارضا، وإلا قبلت).[1]

٢ـــ تغيير بعض ألفاظ المتن بتقديم أو تأخير، أو بصياغة جديدة وهماً.

قال طاهر الجزائري رحمه الله(١٣٣٨هـــ): (ما اختلف فيه بتغيير بعـــض ألفاظ المتن، وهذا لا يترتب عليه قدح في الأكثر؛ وذلك أنه منه ما يمكن الجمع فيه، وما يمكن الجمع فيه هو في الحقيقة غير مختلف، بل هو مؤتلف، وما لا يمكن الجمع فيه فإنه يؤخذ فيه بالراجح، إن تبين رجحان بعض الروايات على بعض، ويبقى الإشكال في نوع واحد منه وهو ما لم يمكن الجمع فيه، ولا ظهر رجحان بعض الروايات فيه على بعض، وهذا لا سبيل فيه إلا التوقف، وهذا فيما يظهر نادر جدا؛ لأنه يبعد مع كثرة المرجحات أن لا يجد العـــالم النحريـــر مرجحـــا لإحدى الروايات على غيرها لاسيما بعد المبالغة في البحث والتتبع). [2]

---

(١) المقنع في علوم الحديث \ سراج الدين الأنصاري: ١/ ١٩٢.

(٢) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر \طاهر الجزائري: ٧٤٢/٢.

قلت: التغيير في بعض ألفاظ المتن لا يقدح إذا لم يؤثر في معناه بتحريم حلال أو بتحليل حرام، وإذا أثر على معناه وجب رده من قبيل المنكر، وكذلك إذا لم يعارض ما جاء في القرآن الكريم أو من الثقات، فإذا عارض وجب رده من قبيل الشذوذ.

٣ــ التصحيف والتحريف في المتن وهماً:

مثال للتطبيق:

عن عبد الله بن احمد بن حنبل قال: (سمعت عبيد الله بن عمر القواريري يقول: سألَ غلامٌ حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل حدثك عمرو عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبز ؟ قال: فتبسم حماد، فقال: يا بني إذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخبز فمن ايش هذه الناس ؟!، إنما هو: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخِبْرِ) [1].

التحريف في المتن:

مثال للتطبيق:

عن عبد الواحد بن محمد الخصيبي قال: (حدثني أبو علي بن إسماعيل قال: بلغني عن مشكدانه أنه كان في كتابه أن النبي صلى الله عليه وسلم: نهى عن قصع الرطبة. فقرأها، وقد كانت شكلة وقعت على الصاد فصارت كأنها طاء،

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع\الخطيب البغدادي :١/٢٩٢.

فائدة: ويعني هذا النهي عن المخابرة كما بوب لها الدارمي في سننه ج٢/ص٣٤٩ برقم (٢٦١٥) باب النهي عن المخابرة قال: أخبرنا أبو الْحَسَنِ عن زَكَرِيَّا بن إسحاق ثنا أبو الزُّبَيْرِ انه سمع جَابِرًا يقول: (كنا نُخَابِرُ قبل ان يَنْهَانَا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عن الْخِبْرِ بَسَنَتَيْنِ أو ثَلَاثٍ على الثُّلُثِ وَالشَّطْرِ وَشَيْءٍ من تِبْنٍ، فقال لنا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (من كانت له أَرْضٌ فَلْيَحْرُثْهَا فَإِنْ كَرِهَ أَنْ يَحْرُثَهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ كَرِهَ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ فَلْيَدَعْهَا).

أن النبي صلى الله عليه وسلم: نهى قطع الرطبة، قال: فصار إليه أرباب الضـــياع والناس يضجون، ثم فتش عن الخبر حتى وقف على صحته) [1].

(1) المصدر نفسه: ١ /٢٩٢.

فائدة: جاء في غريب الحديث قوله: (في حديثه عليه السلام أنه نهى عن قصع الرطبة، قال أبو عبيد: القصع هو أن تخرجها من قشرها، ويقال قصعتها أقصعها قصعا).

ينظر: غريب الحديث لابن سلام: ١٢٧/٣.

المبحث الرابع: أهم المصنفات في للّهالوَهَمِ للّه وطريقة علاجه ودفعه:

المصنفات في هذا العلم:

أهم المصنفات في هذا العلم الغامض الخفي هو كتاب الإمام ابـــن القطـــان الفاسي: " بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام " وقد بين المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب، والأقسام الفرعية لكتابه، والتي لا تخرج عما ذكرنا مـــن قســـمي الوهم الرئيسين، وإليك ما ذكره في مقدمته:

قال ابن القطان الفاسي: (فكما كان يحصل لنا من نقل العدل إذا قال لنا إن فلانا كان ورعاً حافظا فهما عالما، أن فلانا المذكور مقبول الرواية، مـــرجح جانب صدقه على جانب كذبه، فكذلك يحصل لنا ذلك إذا قـــال لفظـــاً مـــن الألفاظ المصطلح عليها؛ ولبيان هذا المعنى، والانفصال عما يتعرض بـــه عليـــه مواضعه، ولما كان الحال على ما وصفت - من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم منه أحد، ولاسيما من جمع جمعه، وأكثر إكثاره، وكفى المرء نـــبلا أن تعد معايبه - تجردت لذكر المعثور عليه من ذلك فذكرته مفيداً به وممثلا لمـــا لم أعثر عليه من نوعه إذ الإحاطة متعذرة، وانحصر لي ذلك في أمرين وهمـــا نقلـــه ونظره أما نقله فأبواب منها:

قسم: فيه الأوهام الحاصلة من غيره:

١ - باب ذكر: الزيادة في الأسانيد.

٢ - باب ذكر: النقص من الأسانيد.

٣ - باب: نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

٤ - باب ذكر: أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة، أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي، أو بذلك الإســـناد، أو في تلـــك القصة، أو في ذلك الموضع، وليس كذلك.

٥ – باب ذكر: أحاديث يظن من عطفها على آخر، أو إردافها إياها، أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك.

٦ – باب: أشياء مفترقة تغيرت في نقله أو بعده عما هي عليه.

٧ – باب ذكر: رواة تغيرت أسماؤهم، أو أنسابهم عما هي عليه.

٨ – باب ذكر: أحاديث أوردها و لم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر.

٩ – باب ذكر: أحاديث أوردها على أنها مرفوعة وهي موقوفة، أو مشكوك في رفعها.

١٠ – باب ذكر: ما جاء موقوفا، وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع.

١١ – باب ذكر: أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها.

١٢ – باب ذكر: أحاديث أبعد النجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر.

وها هنا انتهى القسم الأول الراجع إلى نقله، فإن جميع هذه الأبواب أوهام إما منه، وإما ممن بعده، فأما ما يرجع إلى نظره فمنه.

قسم: فيه الإيهام الحاصل منه: بنظره، ورأيه:

١ – باب ذكر: أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة، أو مشكوك في اتصالها.

٢ – باب ذكر: أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة.

٣ – باب ذكر: أحاديث ذكرها على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال، وهي معتلة بغيره، و لم يبيِّن ذلك منها.

٤ – باب ذكر: أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف.

٥ – باب ذكر: أحاديث أعلها بما ليس بعلة، وترك ذكر عللها.

٦ – باب ذكر: أحاديث أعلها و لم يبين من أسانيدها مواضع العلل.

٧ – باب ذكر: أحاديث سكت عنها مصححا لها، وليست بصحيحة.

٨ – باب ذكر: أحاديث سكت عنها، وقد ذكر أسانيدها، أو قطعا منها، و لم يبيِّن من أمرها شيئا.

٩ – باب ذكر: أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها، وليست بصحيحة.

١٠ – باب ذكر: أحاديث أتبعها منه كلاماً لا يبيِّن منه مذهبه فيها، فنبيِّن أحوالها من صحة، أو سقم، أو حسن.

١١ – باب ذكر: أحاديث أوردها على أنها صحيحة، أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من غيرها.

١٢ – باب ذكر: أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها، وهي ضعيفة منها، صحيحة أو حسنة من طرق أخر.

١٣ – باب ذكر: أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعلها به ليس بعلة.

١٤ – باب ذكر: أحاديث ضعفها و لم يبيِّن بماذا، وضعفها إنما هو الانقطاع، أو توهمه.

١٥ – باب ذكر: أمور جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها، فأغفل ذلك، أو تناقض فيه.

١٦ – باب ذكر: رجال لم يعرفهم وهم ثقات، أو ضعاف، أو مختلف فيهم.

١٧ – باب ذكر: أحاديث عرف ببعض رواتها، فأخطأ في التعريف بهم.

١٨ – باب ذكر: رجال ضعفهم بما لا يستحقون، وأشياء ذكرها من غيره محتاجة إلى التعقب.

١٩ – باب ذكر: أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة، أو متممة.

٢٠ - باب ذكر: المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج من حـــديث، أو تعليل، أو تجريح، أو تعديل.

٢١ - باب ذكر: مضمن هذا الكتاب على نسق التصنيف.

فهذا هو القسم الراجع إلى نظره ما عدا البابين الأخيرين فجميع هذا القسم إيهام منه: لصحة سقيم، أو لسقم صحيح، أو لاتصال منقطـــع، أو لانقطـــاع متصل، أو لرفع موقوف، أو لوقف مرفوع، أو لثقة ضعيف، أو لضعف ثقة، أو لتيقن مشكوك، أو لتشكك في مستيقن، إلى غير ذلك من مضـــمنه، وباعتبـــار هذين القسمين من الأوهام والإيهامات سميناه "كتاب بيان الـــوهم والإيهـــام الواقعين في كتاب الأحكام"[١]

والكتاب سهل العبارة، سلس البيان، قليل التكلف، واضح العبارة، شرحه موجز، وتتبعه للأوهام متسلسل، ولولا خشية الإطالة لذكرت لكل قسم مـــن هذه الأقسام مثالا ليتضح المغزى منها، إلا انه كتـــاب متـــوافر في الأســـواق " بتحقيق:د الحسين آيت سعيد " لمن يريد الإطلاع على كل قسم وأوهامه فهـــو يحوي علم غزير، ومعرفة مفيدة لا يستغني عنها طالب الحديث البتة.

وكذلك ممن صنف في هـــذا العلـــم الإمـــام مســـلم بـــن الحجـــاج (٢٦١هـــ)صاحب الصحيح وكتابه هو (التمييز) ولعل المحدثين يجعلونه في قسم "العلل" إلا أنه بين فيه كثير من الأوهام والأغلاط والإشتباه والاختلاط الـــذي وقع لبعض المحدثين المشهورين منهم والمغمورين وهذه كلها كما بينا سابقا هي سبب العلل في الحديث، وأجاد فيه مؤلفه أيما إجادة، ولاسيما من جهة شـــرح الوهم، ثم التمثيل له وبيان الصحيح، وهو كتاب مشهور معروف محقق.

---

[١] ينظر: بيان الوهم والإيهام \ابن القطان الفاسي: ٢\١٢ ــ١٥ .

كتاب (موضح أوهام الجمع والتفريق) وحققه: الدكتور. عبد المعطي أمين قلعجي وبين فيه أوهاما حصلت في التاريخ الكبير لإمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري وبلغت الأوهام عنده (٧٤) أربعا وسبعين وهما، ثم أوهام يحيى بن معين وبلغت (١١) إحدى عشر وهما، وأوهام أحمد بن حنبل وبلغت (٤)أربعة أوهام، ثم مسلم بن الحجاج وبلغت (٦)ستة أوهام، وغيرهم.

وكتاب (تالي تلخيص المتشابه)، وحققه: مشهور بن حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، وبينا فيه كل اسمين متشابهين كيف يمكن أن يفرق بينهما المحدث، وهما من تأليف الإمام: "أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ)"، وهما كتابان بيَّن فيهما المؤلف جميع الأسماء المتشابهة ويميزها عن بعضها رفعا للوهم وزيادة للفهم.

وكتاب (الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري)، وهو من تأليف: عبد الغني بن سعيد ابن علي الأزدي العامري (٤٠٩هـ)، وحققه: مشهور حسن محمود سلمان.وهذا الكتاب كما هو واضح من عنوانه يذكر فيه المؤلف جميع ما وقف عليه من الأوهام التي وقع فيها الإمام الحاكم ويقوم بتتبعها وبيان الصحيح فيها.

وتدخل مع هذه الكتب ضمنا كتب العلل التي بيَّن فيها أصحابها سبب العلة في كل نص فكان منها الوهم كجزء أساس وغير الوهم كذلك، وكذلك كتب المصحفين، حيث فيها القسم الكبير قائم على الوهم، وكتب المشتبه من الأسماء والألقاب والكنى.

كيف عالج المحدثون الوهم..؟

وضع علماء النقد الحديثي لهذا الوهم علاجا نافعا، ودواءً شافيا، وقاموا ببذل الجهود لرفعه وتنقية نصوص السنة من كل ما علق بها من تشويه سببه الأوهام والنسيان والسهو، ولعل من وقع بذلك من الحفاظ يطلق عليه حافظ غير ضابط وذلك لوجود الوهم الطفيف في حديثه، والذي غالبا يقع فيه من هو دون مترلته ناهيك عن الحفاظ بمترلته، فلهذا يتتبع الحفاظ جميع ما رواه هذا الحافظ لاستدراك الأغلاط التي يقع فيها بسبب وهمه.

قال السيوطي رحمه الله (٩١١هـ): (يعرف ضبطه أي الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم فإن وافقهم في روايتهم غالبا ولو من حيث المعنى فضابط ولا تضر مخالفته لهم النادرة، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه، ولم يحتج به في حديثه)[1].

قلت: فطريقة العلاج هي الوقوف على الروايات كلها التي جاء بها الثقات الضابطون وبعد المقارنة والنظر يبان إن كان موافقا لحديثهم أو مخالفا، إلا أن هذا العلاج يحتاج إلى معرفة الضابط والمتقن عن الشيخ الذي يدور عليه الإسناد ومعرفة ذلك مرتبطة بمعرفة الراوي الملازم للشيخ وله طول صحبة معه.

قال السخاوي رحمه الله (٩٠٢هـ) في شروط الأئمة: معرفة الملازمة الطويلة للحافظ، فإن مسلما قد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمه في ثابت البناني؛ فإنه لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، صارت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبله.[2]

---

[1] تدريب الراوي\ السيوطي: ٣٠٤/١.

[2] ينظر: فتح المغيث \ السخاوي: ٤٦/١.

قلت: وإذا كانت الملازمة للشيخ من قبل أكثر من راو فحينئذ يصار إلى جمع الروايات من طرقها كلها وتتبعها بالنظر الدقيق، ويرجح بمرجح يتفق عليه النقاد.

كيف السبيل إلى تبين الخطأ، والترجيح بين الروايات..؟؟

قال القاري رحمه الله (: وتحصل معرفة ذلك ــ أي الوهم ــ بكثرة التتبع ــ أي النظر ــ في رجال الأسانيد، واختلافات المتون، وجمع الطرق أي الأسانيد المشتملة على المتون، واستقصائها من المَجَامِع والمسانيد، والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم وإتقانهم - ليحصل الترجيح بذلك ويُعْلم أنه موصول أو مرسل أو نحوهما -، ورواية غيرهم على سبيل التوهم فقد روي عن علي بن المَديني أنه قال الباب إذا لم تُجْمَعْ طرقه لم يتبين خطؤه.[١]

قال الصنعاني: (وإذا كان رجال أحد الإسنادين أحفظ، والآخر أكثر، فقد اختلف المتقدمون فيه، فمنهم من يرى قول الأحفظ أولى؛ لإتقانه وضبطه، ومنهم من يرى قول الأكثر أولى؛ لبعدهم من الوهم، ولا شك أن الاحتمال من الجهتين منقدح قوي؛ لكن ذلك إذا لم ينته عدد الأكثر إلى درجة قوية جدا بحيث يبعد اجتماعهم على الغلط أو يتعذر أو يمتنع عادة، فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير)[٢]

قلت: ولذلك قدم المتواتر لكثرة العدد، وأخر الآحاد لقلته، مع أن نسبة المتواتر قليلة جدا بالقياس مع الآحاد، فالأكثر عددا لرواية حديث واحد هم المقدمون على غيرهم، وأصحاب الصحيح كانوا يصرون على شهرة النص

[١] ينظر: شرح نخبة الفكر \ لملا علي القاري: ١/٤٥٨، واليواقيت والدرر: ٢ /٦٥.

[٢] توضيح الأفكار \ الصنعاني: ٢/٣٩.

وتقصيه والخروج به من الغرابة التي قد تضعفه أو تقلل من قوته، وكان لهم ذلك في روايتهم عن بعض الضعفاء.

قال الصنعاني رحمه الله (١٢٨٢هـ): من قول النووي رحمه الله (٦٧٦هـ) في شرح مسلم: إنه قد روى مسلم في الصحيح عن جماعة من الضعفاء، قال المصنف: فدل على أنهم قد يَرْوون عمن ليس بثقة عندهم؛ فإن قلت: فما عذرهم في ذلك ؟ قلت: لهم عذران فيه: أحدهما: الرغبة في علو الإسناد؛ لما فيه من التسهيل على طلبة هذا الشأن، مع كون الحديث معروفا عندهم بإسناد نازل من طريق الثقات، وثانيهما: وهو كثير الوقوع: أن يكون الحديث مرويا من طرق كثيرة في كل منها ضعف؛ لكن بعضها يجبر بعضا ويقويه، ويشهد له مع كون بعض الرواة عدلا في دينه، صدوقا في قوله، كثير الوهم، فلم يعتمد عليه وحده في التصحيح، لولا ما جبر ضعفه في الشواهد والمتابعات التي يحصل من مجموعها قوة كبيرة توجب الحكم بصحة الحديث أو حسنه)[1].

وإذا كان أحد الخبرين أكثر نقلة ورواة قدم على مخالفه فإنَّ تطرّق الوهم والخطأ إلى الواحد أولى من تطرقه إلى العدد؛ لاسيما إذا كان العدد أقرب إلى الضبط وأجدر بمعرفة باطن الحال[2].

---

(١) توضيح الأفكار \ الصنعاني: ٥٩/٢.

(٢) ينظر: شرح العمدة في الفقه، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، دار النشر: مكتبة العبيكان - الرياض - ١٤١٣، الطبعة: الأولى: ١٩٧/٣.

الخاتمة

حاولت في هذا البحث أن أسلط الضوء على أحد معاني النقد الحديثي وأبيّن معناه وهو(الوَهَمُ) عند المحدثين، والذي يورده النقاد مع غيره من الألفاظ على أنه من المترادف مثل السهو، والغفلة، والنسيان، والاشتباه،والتداخل، وغيرها، ولكني بعد الدراسة تبيَّن لي أن المعنى اللغوي للألفاظ قد يتقارب لحد كبير، بينما المعنى الاصطلاحي يختلف كليا، ولا يُعَدُّ ناقدا عند المحدثين من لا يفرق بين كل لفظ ومدلولاته.

وقد توصلت من خلال دراستي إلى أن الوَهَمَ هو الغلط غير المتعمد، وسببه: الاشتباه، أو السهو، أو النسيان، والتي هي مما جبل عليه الإنسان و لم يسلم منه أحد من كبار المحدثين وصغارهم، ولا يخلو إما أن يكون طفيفا وواضحا، وهذا لا يضر الحافظ ولا ينتقص منه، وإما أن يكون كثيرا وفاحشا، وهذا يضر بحفظ الحافظ، ويكون حينئذ غير ضابط ولا متقن، فينتقص من مرتبته حتى تصل إلى درجة "ضعيف " كقولهم مثلا " غالب أحاديثه أوهام " أو " غلب عليه الوهم " أو " ثقة كثير الوهم " أو " صدوق له أوهام " وغيرها، ولاسيما إذا كان الوهم مصاحبا له في أغلب مروياته، وهذا الوهم له أسباب كثيرة عددت أهمها وبلغت ثمانية، وتندرج تحتها أنواع أخر يطول الأمر بذكرها ويكبر، وأقسام الوهم وفروعه كثيرة ذكرت القسمين الرئيسين وهما: الوهم في الإسناد، والوهم في المتن، وأغلب الأوهام علتها التصحيف والتحريف، والإعجام والإهمال للحروف، والإشكال للكلمات، وسوء صياغة الحديث لمن يروي بالمعنى، وعلاجه يكون بمعرفة أحاديث الضابطين والمتقنين عن الشيخ، وإن كان أكثر من واحد يصار إلى من هو أطول ملازمة للشيخ، وبعدها تتبع طرقهم وسبرها والنظر الدقيق فيها، وترجيح الصواب من ذلك، ويكون بكثرة العدد لا بالأحفظ.

فهرس المصادر

- أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تأليف: صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبدالجبار زكار، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٧٨.
- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى.
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، تأليف:أدورد فنديك، دار النشر: دار صادر - بيروت - ١٨٩٦م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي ابن محمد ابن عبد الملك، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الطبعة: الأولى.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة — الرياض.
- تذكرة الحفاظ؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله التركماني (٦٧٣ ــ ٧٤٨)،تحقيق: مصطفى علي، ط١، دار المعارف بحيدر آباد ــ الهند.
- تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الأولى.

- تهذيب التهذيب؛ ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل العسقلاني (٧٧٣ ــ٨٥٢)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، سنة ١٤١٥ ــ ١٩٩٤.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة،.
- التمييز، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، دار النشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية - ١٤١٠، الطبعة: الثالثة.
- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥، الطبعة: الأولى.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣.
- الجامع الصحيح؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ ــ ٢٦١)، بترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

- جامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي؛ للإمام محمد بن عيسى بن سورة أبي عيسى (٢٠٩ـ ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ــ بيروت.
- الحلة السيراء، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، تحقيق: الدكتور حسني مؤنس ، دار النشر: دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل؛ للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ)؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام؛ مصر، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
- السنن؛ الدارقطني؛ علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن (٣٠٦ ــ ٣٨٥) تحقيق وتعليق: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، عالم الكتب ــ بيروت، ط٤، سنة ١٤٠٦ ــ ١٩٨٦.
- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٣، الطبعة: التاسعة.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود

الأرناؤوط، دار النشر: دار بن كثير - دمشق - ١٤٠٦هـ، الطبعة: ط١.

- شرح العمدة في الفقه، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبوالعباس، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، دار النشر: مكتبة العبيكان - الرياض - ١٤١٣، الطبعة: الأولى.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تأليف: نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري"، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار النشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت -.
- الصحيح؛ ابن خزيمة، محمد بن اسحاق أبو بكر النيسابوري (٢٢٣ـ ٣١١)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط١، سنة ١٣٩١ـ ١٩٧١.
- طبقات الحفاظ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى.
- العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار النشر: مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤، الطبعة: ط٢.
- علم تخريج الحديث وبيان كتب السنة المشرفة؛ د. يوسف مرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو – جدة – ١٤١٣ – ١٩٩٢، الطبعة: الأولى.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣ – ١٩٩٢.
- الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، دار النشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٩١١هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى .
- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تأليف: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي(٢٦٥ ـ ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٤٠٤هـ، الطبعة: الثالثة.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تأليف: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار النشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى.
- المصنف في الأحاديث والآثار؛ ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد أبو بكر (١٥٩ ــ ٢٣٥) تحقيق: كمال يوسف حوت، التاج ــ بيروت، سنة ١٤٠٨ــ ١٩٨٨.
- المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)،، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني دار النشر: دار الحرمين - القاهرة — ١٤١٥.
- معرفة علوم الحديث، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، الطبعة: الثانية.
- المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، بيروت، لبنان.
- مقدمة في أصول الحديث، تأليف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: الثانية.

- المقنع في علوم الحديث؛ تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار النشر: دار فواز للنشر - السعودية - ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم ابن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار النشر: دار الفكر - دمشق — ١٤٠٦هـ، الطبعة: الثانية.
- موضح أوهام الجمع والتفريق، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى.
- موطأ الإمام مالك، تأليف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - مصر -.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العرب - بيروت، تحقيق: ضمن كتاب سبل السلام.
- النكت على كتاب ابن الصلاح؛تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ هـ-.

- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد ، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى.